جامعة عبد الحميد ابن باديس *مستغانم*

كلية العلوم الاجتماعية

شعبة علم الاجتماع

ماستر علم الاجتماع التربوي

رسالة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علم الاجتماع التربوي

بعنوان

خروج المرأة للتسوق وانعكاساته على الحياة الأسرية

دراسة ميدانية لعينة من الأسر بسيدي لخضر

من اعداد الطالبة :

بوكبير خيرة

الأستاذ المؤطر :

د- مداني مداني

لجنة المناقشة :

- أ زكيو

- هواري عبد الكريم

السنة الجامعية : 2014*2015

كلمة شكر

أولا وقبل كل شيئ أحمد الله سبحانه وأشكر فضله الذي أنعم علينا بنعمة العقل ووهب لنا السمع والأبصار والأفئدة ووهب لنا من زائن الرزق الخير الكبير فالحمد لله حمدا كثيرا مباركا فيه .

و أتقدم بالشكر الجزيل الى كل من أضاء الدروب أمامي ووضعوا في شخصيتي الأماني وأشكر كل من مد لي يد العون المعنوي والدعم المادي .

الى الأبوين الحبيبين طال الله في عمرهما .

الى من زودوني بالمعرفة والتوجيه والارشاد ال جميع أساتذتي الكرام اللذين أكن لهم فائق التقدير والاحترام

الى الأستاذ المحترم مداني مداني جزاه الله خيرا

بوكبير خيرة

مقدمة:

إن الاهتمام بالأسرة هو الاهتمام بحاضر المجتمع ومستقبله من أجل تحقيق الرقي والتطور في شتى مجالات الحياة ، بما يخدم أفراده ماديا ومعنويا و فكريا ، وإذا كانت الأسرة هي الأداة التي تحدد ملامح الحياة في المجتمع بإعدادها أفرادا يمكنهم مواجهة المستقبل كل متطلباته على مر الأجيال .

الأسرة هي ضرورة حتمية لبقاء الجنس البشري وبالتالي الوجود الاجتماعي وقد أودعت الطبيعة في الانسان هذه الضرورة بصفة فطرية ويتحقق ذلك بفضل اجتماع كائنين لا غنى لأحدهما عن الآخر وهما الرجل والمرأة وإتحاد دائم يقره المجتمع .

وبما أن الأسرة هي جماعة صغيرة تتكون من الأب والأم والأبناء يتقاسمون فيها المحبة والمسؤولية بقسط عادل وتتم فيها عملية التكيف الاجتماعي للأفراد مع المجتمع الذي ينتمون إليه ، وكذلك تحقيق التكامل الأسري بين أفرادها في كل جوانب الحياة منها الجانب العاطفي والجانب البنائي السري والجانب الاقتصادي ، حيث يعد هذا الأخير ذا أهمية بالغة لا تختلف عن الجوانبالسابقة في حياة الأفراد فهو يقوم على أساس توفير الإشباع اللازم للحاجات التي يحتاج اليها الفرد في حياته الأسرية ويقوم هذا الاشباع على ضرورة توفر الموارد الاقتصادية والمالية التي تسمح بتوفير هذه الحاجات بأشكالها المختلفة والحاجات المادية المختلفة المتباينة بالنسبة لكل إنسان تبعا لوضعهفي المجتمع ومستواه المعيشي الذي يرتبط به وهذه بطبيعة الحال مرتبطة بدخله وموارده التي يحصل عليها وحاجات الأفراد كثيرة ومتباينة ولا تقف عند حدوث كلما أشبع منها حاجاته الضرورية ذات درجة قصوى ظهرت له حاجات أخرى أقل إلحاحا و ينتقل فيها من الضرورية إلى أن يصل إلى لحاجات الكمالية وكلما ظهرت موارد مالية أخرى ظهرت له حاجات جديدة تسعى الأسرة للحصول على الإشباع اللازم لها.

ويمكن ترتيب ضرورة الحاجات و أولوياتها للأسرة وأفرادها كما تختلف مستويات الإشباع المطلوب والتي يجب أن تتناسب مع مستوى الدخول والموارد المعتمدة عليها لتوفير هذه الإشباعات كما يلي:

المسكن، المأكل، الغذاء،الكساء، الخدمات الطبية والصحة، الخدمات التعليمية، الخدمات الترويجية، الخدمات الدينية والثقافية، المواصلات .

كما أن تلبية هذه الحاجات لم تعد مرتبطة بالرجل فقط بل أصبحت من أولويات المرأة كذلك وهذا راجع لظروف المعيشة أو الواقع الاجتماعي المفروض على المرأة بسبب غياب الزوج عن المنزل نتيجة العمل أو الانشغالات الأخرى هذا ما جعل المرأة تخرج للتسوق من أجل قضاء حاجياتها وضروريات منزلها وهذا ما جعلها تلقى صعوبة في التوفيق بين واجباتها داخل منزلها وخارجه وقد يسبب ذلك في وقوع أزمات ونزاعات أسرية تتميز بالتوتر أو التفكك الأسري ما ينتج من مشكلات أسرية تعود بالسلب على الأطفال .

وانطلاقا مما سبق جاءت هذه الدراسة لتحاول الكشف عن الانعكاسات الناجمة عن خروج المرأة للتسوق على الحياة الأسرية ، ومتخذين مجموعة من الأسر المتواجدة بسيدي لخضر بغية تشخيص هذه الظاهرة .

وقد تناولت مجموعة البحث دراسة هذا الموضوع من خلال خطة البحث التي شملت المقدمة وأربعة فصول ، ثلاث فصول تتعلق بالجانب النظري وفصل واحد يتعلق بالجانب الميداني وخاتمة حيث عالج الفصل الأول مبحثين : المبحث الأول المنهجي للبحث والمبحث الثاني يتعلق بالإجراءات المنهجية .

أما الفصل الثاني عنون بدور المرأة في الأسرة تطرقنا الى مفهوم الأسرة وأهميتها ووظائفها وبنيتها وقبل الأخير تطرقنا للمشكلات الأسرية وأسبابها وتصنيفاتها وأخيرا أنهينا الفصل بخلاصة.

ثم الفصل الثالث الذي كان تحت عنوان سوسيولوجية الأسواق و قد خصصنا فيه ثمانية مباحث تطرقنا إلى السوق و تناولنا فيه تعريف السوق ، أنواعه ، وظائفه وأهمية دراسة الأسواق و أهدافها ، ثم تطرقنا إلى السوق كنسق للعلاقات الاقتصادية والاجتماعية و أنماط التفاعل الاجتماعي ، ثم انتقلنا إلى السوق في الجزائر وذكرنا التحليل السوسيولوجي للسوق .

وأخيرا ذكرنا المشكلات الأسواق في المجتمعات النامية وأنهينا الفصل بخلاصة ، في حين تناولنا في الفصل الرابع تمهيدا والتعريف بميدان إجراء البحث ، وعرض وتحليل وتفسير البيانات وإدراج النتائج المتوصل إليها من خلال هذا البحث ثم خاتمة التي هي عبارة عن تقييم شامل لموضوع البحث .

الإهداء

إلى من قال تعالى فيهما :" وأحفظ لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا" الإسراء الآية 24.

إلى رمز الوفاء إلى نبع الحنان الذي ينفذ إلى التي جعلت يوم نجاحي يوم لنجاحها تحية وتقدير لكريم صفاتها ونبل وجدانها " والدتي الحبيبة".

إلى القلب الرحيم إلى من علمني دروس الفضائل وعلمي أن الدنيا صمود ومشكلاتها بلا حدود، إلى من علمي أن الحياة كفاح والعلم سلاح "والدي الكريم".

إلى من رأى في أعينهم إسمي المحبة من تربيت بينهم في كنف الإخوة والإخلاص " إخوتي الأعزاء" .

إلى من أكن لهم الاحترام والتقدير جميع أساتذتي حفضهم الله وإلى أستاذي المحترم الذي لم يبخل علينا بحرف من العلم الذي أرشدني بكل صبر حفضه وجزاه الله خيرا وحفظ له عائلته " أستاذي مداني مداني" .

إلى جميع الزملاء والزميلات إلى صارة وحنان وزهراء ،وإلى كل من رافقني في درب الحياة.

بوكبير خيرة

الإهداء:

إلى من قال تعالى فيهما :" وأحفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربي إرحمهما كما ربياني صغيرا" الإسراء الآية 24.

إلى رمز الوفاء إلى نبع الحنان الذي ينفذ إلى التي جعلت يوم نجاحي يوم لنجاحها تحية وتقدير لكريم صفاتها ونبل وجدانها " والدتي الحبيبة" .

إلى القلب الرحيم إلى من علمني دروس الفضائل وعلمي أن الدنيا صمود ومشكلاتها بلا حدود ، إلى من علمي أن الحياة كفاح والعلم سلاح "والدي الكريم" .

إلى من رأى في أعينهم إسمي المحبة من تربيت بينهم في كنف الإخوة والإخلاص " إخوتي الأعزاء" .

إلى من أكن لهم الإحترام والتقدير جميع أساتذتي حفضهم الله وإلى أستاذي المحترم الذي لم يبخل علينا بحرف من العلم الذي أرشدني بكل صبر حفضه وجزاه الله خيرا وحفظ له عائلته " أستاذي مداني مداني" .

إلى جميع الزملاء والزميلات إلى صارة وحنان وزهراء ،وإلى كل من رافقني في درب الحياة.

بوكبير خيرة

الفصل الأول : الاطار المنهجي للبحث

- المبحث الأول : منهجية البحث

- المبحث الثاني : الاجراءات المنهجية

الفصل الأول : الإطار المنهجي للبحث:

المبحث الأول : منهجية البحث .

المطلب الأول : أسباب اختيار الموضوع .

من خلال معيشتنا للواقع الاجتماعي وملاحظتنا لظاهرة تسوق المرأة وتناميها وانتشارها و إطلاعنا على الأخبار اليومية في الصحف ، وهذا ما جعلنا نتناول دراسة هذه الظاهرة وهذه الأسباب الكامنة وراء الموضوع والدافعة إلى دراسة والبحث في الكشف عنه :

- الإحساس بالمشكلة المطروحة والتي تأخذ جزء من واقعنا المعاش .
- الانعكاسات الناجمة في الأسرة جراء خروج المرأة للتسوق .
- التعرف على موقف مجتمع بلدية سيدي لخضر من خروج المرأة للتسوق .
- تنامي ظاهرة خروج المرأة للتسوق .

المطلب الثاني : إشكالية البحث:

يعرف المجتمع بما يحتويه من أنساق اجتماعية عديدة تساهم في تحقيق التفاعل الاجتماعي بمختلف بناءاته ونظمه الاجتماعية ومن أهم هذه النظم الأسرة التي تعد منظمة اجتماعية تتكون من أفراد يرتبطون ببعضهم بروابط اجتماعية أخلاقية ودموية ، فالفرد يميل إلى الاجتماع ولا يستطيع العيش منعزلا عن الآخرين ، بل دائما يسعى إلى إيجاد الروابط والتفاعل مع أبناء جنسه فيكون بذلك حلقات وجماعات اجتماعية متنوعة متداخلة أبسطها حلقة الأسرة وأوسعها الحلقة الإنسانية الشاملة المتنوعة.

فالأسرة هي مجتمع صغير مكون في أساسه من الرجل والمرأة والأبناء ولكل فرد من هؤلاء أدوار أساسية يقومون بها ، فالمرأة هي عنصر أساسي في الأسرة ، حيث أنه لا يمكن إنكار دورها الفعال في الحياة الاجتماعية والاقتصادية فدورها لم يعد منحصرا في خدمة البيت فقط بل تعدى ذلك إلى قيامها بأدوار أخرى خارج المنزل وذلك من خلال مواجهة جميع العقبات التي تلقتها من طرف المجتمع وهذا راجع للتغيرات التي طرأت على الحياة الاجتماعية التي دفعت بها للقيام بأدوار مختلفة كانت حكرا على الرجل ومن بين هذه الأدوار التسوق الذي كان من خصوصية الرجل ، حيث أصبحت المرأة تقوم به بصورة طبيعية وبدون حواجز نظرا للظروف التي طرأت على أسرتها خاصة عند انشغال الزوج أو غيابه عن المنزل وهذا ما أدى إلى تنامي ظاهرة التسوق بشكل ملحوظ في الآونة الأخيرة .

فالتسوق هو الفضاءات المقامة بالمدينة ويعتمدها الإنسان في اقتناء حاجاته اليومية وهي متنوعة بتنوع الحاجات ، حيث يرتادها بعض المواطنين في مناسبات معينة لاقتناء حاجات معينة أيضا وهذه الفضاءات المتعددة أفرزت ثقافة خاصة ، حيث أصبحت المرأة تشارك الرجل في اختيار نوعية ولون مقتنيات البيت.

والسوق كما يعرف مجموعة من الناس التي تمتلك موارد ترغب أو يبدو أنها ترغب في مبادلتها لمنافع معينة ، فالأسواق توضح بعض جوانب شبكة العلاقات الإنسانية وما طرأ عليها من تغيرات وتكون أكثر وضوحا من حيث ظهورها في الأسواق وبالتالي فهي تمثل الوجه الحضاري لاقتصاديات جميع الدول ، وثقافتها ومكوناتها المادية والمعنوية .

فالسوق ليس مكان للمبادلات الاقتصادية فقط ،إنما هو كذلك مكان يلتقي فيه الأفراد بتبادل الآراء وتلقي الأبناء الجديدة وعقد صلات اجتماعية بحيث أن الكثير من المرتادين

للأسواق يذهبون إليها ليس بصدد البيع والشراء خاصة الناس الذين يقصدونها من أجل النزهة والالتقاء والتعارف وهذا ما أدى إلى حدوث انعكاسات مختلفة على الأسرة منها النزاعات بسبب إهمالهن لبيوتهن من كل ناحية ومن هذا المنطلق تأتي الدراسة الراهنة لتحاول الوقوف حول انعكاسات خروج المرأة للتسوق على الحياة الأسرية .

وعليه فالتساؤل الرئيسي الذي يتمحور عليه موضوع دراستنا هو :

ما هي الانعكاسات الناجمة على الحياة الأسرية جراء خروج المرأة للتسوق ؟

ويتفرع عن ذلك تساؤلات فرعية هي :

1- هل خروج المرأة للتسوق يؤدي إلى حدوث نزاعات داخل الأسرة ؟

2- هل خروج المرأة للتسوق من دوافع الإستهلاك العقلاني لميزانية الأسرة ؟

المطلب الثالث : فرضيات البحث .

أولا : الفرضية العامة : خروج المرأة للتسوق له انعكاسات على الحياة الأسرية

ثانيا :الفرضيات الجزئية:

الفرضية الأولى: خروج المرأة للتسوق يؤدي إلى حدوث نزاعات داخل الأسرة.

الفرضية الثانية: خروج المرأة للتسوق يؤدي إلى تسيير عقلاني لميزانية الأسرة .

المطلب الرابع : أهداف البحث :

تهدف من خلال دراسة ظاهرة خروج المرأة للتسوق إلى :

1- تهدف إلى الكشف عن الانعكاسات التي تحدث داخل الأسرة التي تخرج فيها المرأة للتسوق .

2- معرفة مدى تأثير خروج المرأة للتسوق على ميزانية الأسرة و أسباب رفض أو قبول الرجل لتسوقها.

3- معرفة الآثار السلبية المترتبة على الأطفال جراء خروج المرأة للتسوق.

4- تهدف إلى معرفة كيفية تأثير البيئة الاجتماعية في موقف الزوج اتجاه خروج زوجته للتسوق .

المطلب الخامس : أهمية البحث :

إن دراسة موضوع خروج المرأة للتسوق وانعكاساتها على الحياة الأسرية يدخل في نطاق دراسة علم الاجتماع التربوي من جهة ، وعلم الاجتماع العائلي من جهة أخرى .

وتكتسي هذه الدراسة أهمية بالنسبة لأي مجتمع نسائي كما أن هذه الدراسة تعالج موضوعا تربويا ذو طابع سوسيولوجي يتعلق بالأسرة باعتبارها المحور الأول والأساسي في تكوين المجتمع التي تعمل على تربية الأبناء والاهتمام بهم ، إضافة إلى معرفة العلاقات الأسرية بين أفراد الأسرة الواحدة ، ومعرفة المشاكل الأسرية التي تنجم عن خروج المرأة للتسوق ، لأن المرأة تعد عنصرا فعالا لقيام الأسرة التي تعود بانعكاساتها على المجتمع .

المطلب السادس : تحديد أهم المفاهيم الإجرائية :

أولا: السوق :هو المكان التي تنظم فيه عملية البيع والشراء عن طريق السعر النقدي الذي يحكم تبادل عناصر الإنتاج

ثانيا : التسوق :هو نشاط اجتماعي واقتصادي يقوم به أفراد المجتمع في الأماكن المخصصة له قصد اقتناء لوازمهم ، وهو نشاط ممارس من كلا الجنسين (الرجل والمرأة

) فبالنسبة للرجل يعتبر نشاط يومي يقوم به ، أما المرأة يكون التسوق إما يومي أو أسبوعي حسب الحاجة نظرا للظروف المعيشية .

ثالثا : ميزانية الأسرة :

الميزانية هي خطة مالية تساعد الأسرة على استثمار أموالهم بأفضل طريقة ممكنة فهي تحدد مصادر الدخل وتساعد على تخطيط الإنفاق وقد يختلف الدخل عن النفقات ولذا تقوم أغلب الميزانيات جزئيا على مقارنة الإنفاق الفعلي بالتقديري .

المطلب السابع : الدراسات السابقة .

على كل باحث قبل الشروع في بحثه قراءة عدد من الدراسات والأبحاث السابقة التي قد تكون مطابقة أو مشابهة لموضوع بحثه لأنها تساعده في توضيح موضوع بحثه وتوجهه إلى دراسة جوانب أخرى ما تزال غامضة ، ولم يتناولها بالدراسة أو تحتاج لمزيد من البحث والدراسة ، ونظرا لعدم حصولنا على دراسات مطابقة لموضوع بحثنا فقد اعتمدنا على دراستين مشابهتين لدراستنا تناولت كل منهما أحد متغيرات الدراسة ونذكرهما كالآتي:

الدراسة الأولى : دراسة أحمد براح " الوظيفة الاجتماعية للأسواق التقليدية في المجتمع الجزائري " دراسة سوسيولوجية ونظرية وميدانية ، جامعة الجزائر ، معهد علم الاجتماع.

تمت هذه الدراسة الميدانية في مدينة مليانة حيث تحتوي هذه المدينة على سوق كبير ومتاح ، ولها عدة ميزات للأولياء الصالحين وتحتوي على مصنعين ، واستعمل الباحث في هذه الدراسة تقنية الملاحظة والاستمارة بالمقابلة حيث وزع الاستمارات على 70 مبحوث من النساء البائعات في هذا المجال وكان الهدف الرئيسي من وراء ذلك هو دراسة أسواق النساء المقامة عند أضرحة الأولياء وما هي وظائفها و أدوارها الاجتماعية حيث تحصل الباحث على عدة نتائج من بينها :

- التغيرات التي طرأت على المجتمع الجزائري في كافة المجالات وخاصة الارتفاع في مستوى المعيشة أدى إلى الانتقال من الاكتفاء بحياة الكفاف إلى التفكير بالشرائح المحدودة الدخل لتحسين ظروف صاقها وهذا البحث عن دخول إضافية .
- إن هذه الأسواق هي بمثابة مجال للاتصال والاكتفاء بين العائلات لعقد حالات اجتماعية واقتصادية .
- إن ممارسة البيع من طرف النساء هو عبارة عن محاولة للتعبير عن الذات لتدعيم مراكزهن الاجتماعية وكذلك امتلاك حق التصرف في الدخول داخل الأسرة .
- تلجأ النساء إلى ممارسة البيع عند أضرحة الأولياء هروبا من أعين المراقبة من السلطة الرسمية (أحمد براج ، 1990 – 1991)

الدراسة الثانية :دراسة رشيدة سبتي " ربات البيوت في مواجهة ضعف القدرة الشرائية " ديمومة وتغيرات ،مذكرة لنيل شهادة الماجيستر ، جامعة الجزائر ، معهد علم الاجتماع ، دراسة سوسيولوجية نظرية وميدانية .

- أجريت الدراسة في مدينة الرغاية بولاية بومرداس ، حيث عرفت المنطقة عدة تطورات في ميدان الصناعة بحيث شيدت المصانع ومراكز الخدمات فأصبحت منطقة صناعية هامة جدا تستحوذ على الآلاف من العمال ،فاعتمدت الباحثة على تقنية

الملاحظة وعلى المقابلة النصف الموجهة واستعملت منهج تحليل المحتوى حيث اختارت الباحثة عينة مقصودة تتكون من 20 أسرة .
ومن الأهداف الرئيسية التي ترمي إليها الدراسة هي اكتشاف بعض الجوانب الاجتماعية والثقافية حيث تم التعمق في الجوانب الثقافية أكثر من الجوانب الاقتصادية .
حيث توصلت الباحثة إلى أهم النتائج :
بقدر الآثار التي مست بعض الجوانب المادية لهذه الأسر المبحوثة نتيجة ضعف قدرتهم الشرائية ، بقدر ما كانت المواجهة أقوى خاصة من طرف " ربات البيوت " من جانب التمسك بدورها كمؤمنة ومسؤولة عن غذاء أفراد أسرتها ،كذلك من حيث محافظتها وتمسكها بقيم وعادات اجتماعية معينة .
- كذلك سرعة تكيفهم وتأقلمهم مع المتغيرات الاقتصادية الجديدة ، والسر في هذا إيمانهم واقتناعهم بأن مشكلة ارتفاع الأسعار هي مؤقتة ولن تطول مدتها لأنها مشكلة مفتعلة تنتج عن تفاعل العديد من العوامل و أنها ليست قدر .
- تمسكهم واحتفاظهم وإيمانهم ببعض التصورات المتجددة في الثقافة الشعبية .(رشيدة سبتي ، 1993)

المبحث الثاني : الاجراءات المنهجية .

المطلب الأول : مجتمع البحث .

يتكون مجتمع البحث الذي نحن بصدد دراسته من 614 أسرة .

المطلب الثاني : منهج البحث وتقنياته .

أولا : منهج البحث :

إن طبيعة موضوع الدراسة الراهنة المتعلقة بخروج المرأة للتسوق وانعكاساتها على الحياة الأسرية ، دراسة ميدانية استخدم فيها المنهج المسح الاجتماعي الذي هو أحد الطرق المعنية على كشف العلاقات الناتجة من تداخل عدد من المتغيرات مما يستوجب تقصي الحقائق عنها بإجراء مسح شامل للمجتمع المستهدف بالبحث أو الدراسة ويطلق عليه المسح العام عندما لا تستثني أي مفردة أو وحدة من وحدات المجتمع (أحمد عياد ، 2009 ،ص 64).

ثانيا : تقنيات البحث :

الإستمارة : وتشمل الاستمارة التي قمنا بتصميمها على ثلاث محاور :
- المحور الأول : يتضمن 5 أسئلة .
- المحور الثاني : يتضمن 17 سؤال .
- المحور الثالث : يتضمن 13 سؤال .

المطلب الثالث : عينة البحث :

تعد العينة من أهم المسائل التي تواجه الباحث عند شروعه في تحديد بحثه تحديد نطاق الدراسة وهي نسبة جزئية مأخوذة من العدد الإجمالي للمجتمع الأصلي ، ثم تعمم نتائج الدراسة على المجتمع كله (جازية كيران ، 2008 ، ص 54 ،55).
كما أن اختيارها يكون متماشيا مع الإمكانيات المادية والزمنية المتاحة ثم استخدم طريقة العينة بدلا من المجتمع الشامل للبحث .
فهي تعد احدى الدعائم الأساسية للبحث الميداني واستخدامها يوفر الكثير من الجهد كما أنها تمكننا من الحصول على بيانات أكثر موضوعية .

ولدراسة ظاهرة خروج المرأة للتسوق وانعكاساتها على الحياة الأسرية بسيدي لخضر ثم اختيار 62 أسرة لتوزيع الاستمارة عليها من مجتمع بحث يبلغ 614 أسرة نسبة اختيار 10 % ويتضح ذلك فيما يلي :

614 ⟵ 100%

؟ ⟵ 10%

$$\frac{614 \times 10}{100} = 61.4$$ أي 62 أسرة

المطلب الرابع : مجالات البحث

إن أي بحث يتطلب رسم حدود معنية تكون في تناول امكانية الباحث النظرية والمنهجية والمادية.

أولا : المجال المكاني :

نقصد بالمجال المكاني هو النطاق الذي أجريت فيه الدراسة الميدانية من بحثنا ثم اختيار مجموعة من الأسر من بلدية سيدي لخضر وتم توزيع الاستمارة عليهم واسترجاعها .

ثانيا : المجال الزماني :

امتدت دراستنا الميدانية من 08 أفريل الى 21 أفريل 2015.

ثالثا : المجال البشري :

تعد عملية اختيار جمهور البحث أحد العناصر الجوهرية في البناء الأساسي للبحوث الاجتماعية ، وإذا كانت العناية والدقة مطلوبين في عملية التخطيط للبحث وتصميمه من أجل التوصل إلى الهدف المحدد ، فإنهما لازمانا أيضا في اختيار جمهور البحث ، وتمثيل عينة ، ومن هنا كانت اجراءات اختيار العينة لها أهمية قصوى وحاسمة في نجاح البحث الاجتماعي (علي عبد الرزاق ، 2005 ، ص 192).

وقد كان المجتمع الذي أجريت الدراسة علية يتكون من 614 أسرة مأخوذة منه عينة تقدر ب 62 أسرة توزيع الاستمارة عليهم .

الفصل الرابع: الجانب الميداني

تمهيد :

بناءا على ما سبق التطرق إليه من معطيات منهجية ونظرية تلجأ إلى الجانب الميداني الذي هو بمثابة اختيار مدى تطابق الفرضيات بالنسبة إلى مجتمع البحث الذي أجريناه على عينة منه بحيث نقوم بعرض وتحليل معطيات الفرضيات والوصول إلى نتائج عامة تدعم كل ما قمنا بدراسته في هذا البحث .

المبحث الأول : التعريف بميدان البحث :

المطلب الأول : التعريف بمركز اجراء البحث :

قمنا بإجراء بحثنا هذا في بلدية سيدي لخضر التي تقع بالجهة الشرقية الشمالية لمدينة مستغانم وتبعد عنها ب 50 كلم ، تبلغ مساحتها حوالي 140 كلم^2 ، وبها 50 منطقة ريفية ويحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط ومن الجنوب بلديتي سيدي علي وتزقايت ومن الغرب بلدية حجاج وشرق بلدية نقما رية و خضرة .

بحيث تعد بلدية سيدي لخضر من أبرز و أهم بلديات الولاية من حيث ثرواتها إذ تمتاز بالطابع الفلاحي والسياحي مع احتلالها موقع استراتيجي هام بالولاية لها شريط ساحلي يمتد طول 12 كلم يتمثل في شاطئ الميناء الصغير وعين براهيم ، كما توجد بها مناطق سياحية أخرى خلابة إضافة إلى ضريح الوالي الصالح سيدي لخضر بن خلوف الذي ارتقى من مهرجان محلي إلى وطني خلال سنة 2013 الذي يستقطب عدد كبير من الزوار يوميا وخاصة في أيام العطل والموسم الصيفي بحيث توجد قوة بشرية هائلة موزعة على القرى و المداشير ويبلغ عدد سكانها أكثر من 36000 نسمة سميت بهذا الاسم نسبة إلى الوالي الصالح بسيدي لخضر بن خلوف الموجود ضريحه بالمنطقة بحوالي 03 كلم عن المدينة.

المطلب الثاني : خصائص المبحوثين .

الجدول رقم (01): يبين المستوى التعليمي للمبحوثين .

المستوى التعليمي	التكرارات	النسبة المائوية %
ابتدائي	08	%13
متوسط	14	%23
ثانوي	16	%26
جامعي	24	%39
المجموع	62	%100

يتبين من الجدول رقم (1) أن نسبة 39% من المبحوثين مستواهم جامعي، تليها نسبة 26% من المبحوثين مستواهم التعليمي ثانوي، ثم نسبة 23%من المبحوثين مستواهم التعليمي متوسط، وفي الأخير نسبة 13% من المبحوثين مستواهم التعليمي ابتدائي.

ويتضح لنا من خلال هذه المعطيات أن أكبر نسبة مثلها المبحوثين ذوي المستوى الجامعي ، وقد كانت هذه الفئة أكثر تجاوبا معنا ، نظرا لوعيها بمدى أهمية البحث العلمي أما أقل نسبة فقد مثلها المبحوثين ذوي المستوى الابتدائي وقد كانوا أقل تجاوبا معنا ، نظرا لضعف مستواهم وعدم معرفتهم بأهمية البحث العلمي وتخوفهم من الاجابة على أسئلة الاستمارة .

الجدول رقم (02) : يبين لنا فئات عدد أفراد الأسرة .

عدد أفراد الأسرة	التكرارات	النسبة المائوية%
[2 – 4]	8	%13
[4 – 6]	26	%42
[6 – 8]	20	%32
[8 –10]	8	%13
المجموع	62	%100

يبين الجدول رقم (02) الاحصاءات المتعلقة بعدد أفراد الأسرة إذ تم تقسيمها إلى أربع فئات حيث شكلت الفئة [4-6] اكبر نسبة قدرت بـ 42%، تليها الفئة [6-8] تقدر نسبتها بـ 32%، اما الفئتين [2-4] و[8-10] مثلتا اقل نسبة حيث قدرت بـ 13%.

حيث ان معظم الأسر المبحوثة التي يتراوح عدد أفرادها [4 – 6] تمثل أكبر نسبة بينما النسبتين [2 – 4] و [8 – 10[تمثل أقل نسبة وهذا لمعرفة تأثير عدد أفراد الأسرة على استهلاك الميزانية، أي الأسر الأكثر تأثرا بعدد أفرادها وكيف يمكننا التوفيق بين عدد أفراد الأسرة وقيمة الراتب الشهري.

الجدول رقم (03) : يبين لنا مهنة المبحوثين .

المهنة	التكرار	النسبة المائوية%
موظف	28	%45
عامل	24	%39
متقاعد	10	%16
المجموع	62	%100

يبين الجدول رقم (03) مهنة المبحوثين حيث تقدر اكبر نسبة للموظفين بـ 45% ، اما نسبة العمال قدرت بـ 39 %، أما أقل نسبة فقد مثلتها فئة المبحوثين المتقاعدين وقدرت بـ 16 %.

وهذا يوضح لنا العلاقة بين المهنة والمستوى المعيشي للأسرة المبحوثة وكيف يؤثر ذلك على تسيير ميزانية الأسرة حيث كلما كان مهنة جيدة كان مستوى معيشي للأسرة عالي

الجدول رقم (04) : يبين المستوى المعيشي للأسر المبحوثة .

المستوى المعيشي	التكرار	النسبة المائوية %
جيد	8	%13
متوسط	50	%81
ضعيف	4	%6
المجموع	62	%100

يتبين لنا من خلال جدول رقم (04) الاحصائيات المتعلقة بالمستوى المعيشي للمبحوثين، حيث تمثل فئة المستوى المعيشي اكبر نسبة تقدر بـ 81 %، تليها الفئة ذوي المستوى المعيشي الجيد تقدرت بـ 13%، ثم تليها الفئة ذوي المستوى المعيشي الضعيف قدرت بـ 6%.

وهذا ما يدل على ان أغلب الأسر المبحوثة دخلها متوسط وهذا ما يؤثر على كيفية تسيير ميزانية الأسرة .

حيث نجد الأسر ذوي المستوى المعيشي المتوسط تمثل أكبر نسبة ، راجع ذلك عدم استقلال المصاريف بعقلانية وما يؤثر بذلك على ميزانية الأسرة.

الجدول رقم (05) : يبين نوع السكن .

نوع السكن	التكرار	النسبة المائوية %
خاص	54	%87
إيجار	08	%13
المجموع	62	%100

يبين الجدول رقم (05) نوع السكن للمبحوثين حيث مثلت اكبر نسبة 87% احتوت على السكن الخاص، تليها نسبة13% سكنهم ايجار.
ولاحظنا من خلال البيانات أن أغلب الأسر المبحوثة تملك سكنات خاصة وهذا ما ينعكس بالإيجاب على الميزانية على عكس الأسر المبحوثة المستأجرة تنعكس عليها بالسلب، لأن الإيجار يأخذ القسط الكبر من ميزانية الأسرة .

المبحث الثاني : عرض وتحليل معطيات الميدانية .

المطلب الأول : عرض وتحليل المعطيات الفرضية الأولى .

الفرضية الأولى : خروج المرأة للتسوق والنزاعات داخل الأسرة .

الجدول رقم (06) : يبين رأي المبحوثين في ظاهرة إقبال المرأة على التسوق .

رأي المبحوثين	التكرار	النسبة المائوية %
أقبل خروج المرأة للتسوق	41	%66
أرفض خروج المرأة للتسوق	21	%34
المجموع	62	%100

يتبين لنا من خلال الجدول رقم (06) أن أكبر نسبة مثلث قبول المبحوثين لخروج المرأة للتسوق والتي قدرت بـ 66%، تليها النسبة التي مثلت رفض المبحوثين لخروج المرأة للتسوق والتي قدرت بـ 34 %.

ويرجع خروج المرأة للتسوق الى درايتها باحتياجاتها الخاصة و مستلزمات المنزل وفي بعض الأحيان يكون للضرورة نتيجة لغياب وانشغال الزوج في العمل .

ويعود رفض المبحوثين لخروج المرأة للتسوق الى أن الرجل هو المكلف والمسؤول بالقيام بالمهام خارج المنزل والمرأة مهامها ينحصر داخل المنزل فقط وحمايتها من المعاكسات والسلوكات اللاأخلاقية خارج المنزل .

الجدول رقم (07) : يبين أوقات خروج المرأة للتسوق .

أوقات خروج المرأة	التكرار	النسبة المائوية %
يومي	6	%10
أسبوعي	5	%8
شهري	3	%5
حسب الحاجة	48	%77
المجموع	62	%100

يبين جدول رقم (07) أكبر نسبة لخروج المرأة للتسوق تكون حسب الحاجة والتي قدرت بـ 77% ، تليها نسبة 10% والتي تمثل خروج المرأة اليومي للتسوق، ثم تأتي نسبة 08 %

والتي تمثل خروج المرأة الأسبوعي للتسوق، ثم أقل نسبة والتي تقدربـ 5 % خروج المرأة الشهري للتسوق.

يتبين لنا من خلال خروج المرأة اليومي للتسوق يخلق انعكاسات على الأسرة وخاصة الأطفال وهذا يبين أن خروج المرأة للتسوق يكون للحاجة فقط ، مما يقلل حدوث نزاعات داخل الأسرة .

الجدول رقم (08) : يبين مدى رضا الزوج اتجاه خروج الزوجة للتسوق .

الاختيارات	التكرار	النسبة المائوية %
دائما	15	24
أحيانا	30	48
نادرا	18	29
المجموع	62	100

من خلال جدول رقم (08) يتبين لنا أن نسبة قبول الزوج خروج زوجته للتسوق يكون أحيانا تقدرت بـ 48 %، تليها نسبة قبوله نادرا والتي قدرت بـ 29% ، وتليها اقل نسبة مثلت قبوله الدائم والتي قدرت بـ 24%،

وهذا يبين لنا أن رفض الزوج لا يكون دائما اتجاه خروج زوجته للتسوق ولكنه ضد فكرة تسوقها الدائم .

حيث يفضل أغلبية الأزواج الى خروج زوجته أحيانا الى السوق ويعود ذلك الى تفادي المشاكل اليومية والمصاريف مما يؤدي الى الاستدانة وكذلك الأطفال فالزوجات أحيانا يتركن أطفالهن عند الجيران وبعض الأحيان تأخذ الزوجة أطفالها معها الى السوق مما يحدث عملية ضياع .

الجدول رقم (09) : يبين الأسباب المؤثرة في موقف الزوج لتسوق زوجته .

الاختيارات	التكرار	النسبة المائوية %
لأنها أساق شعبية	06	%33
بسبب السلوكات اللاأخلاقية	10	%56
التعليقات السلبية على المرأة المتسوقة	02	%11
المجموع	18	%100

يبين الجدول رقم (09) الأسباب المؤثرة في موقف الزوج اتجاه تسوق زوجته وترجع لعدة أسباب منها السلوكات اللاأخلاقية، حيث مثلت أعلى نسبة والتي قدرت 56 %، تليها الاسواق الشعبية والتي قدرت نسبتها بـ 33%، ثم التعليقات السلبية على المرأة المتسوقة بنسبة 11% .

وهذا راجع لتغير القيم في المجتمع والانحلال الخلقي للمجتمع بسيدي لخضر، حيث أصبحت الأسواق الحالية ليست فقط أماكن بيع شراء بل أصبحت تقي بأغراض أخرى سلبية.

الجدول رقم (10) : يبين رفض الزوج لتسوق زوجته

الاختيارات	التكرار	النسبة المائوية %
نعم	8	%13
أحيانا	30	%48
لا	24	%39
المجموع	62	%100

يتبين لنا من خلال الجدول رقم (10) ان اكبر نسبة تمثل المبحوثين اللذين اجابوا برفض الزوج لخروج زوجته يكون احيانا وقدرت نسبتهم بـ 48%، تليها نسبة 39 %من المبحوثين التي كانت اجابتهم بـ ابدا، تليها اصغر نسبة قدرت بـ 13%.

ويرجع اسباب رفض الزوج لخروج زوجته باعتباره هو المسؤول عن التسوق، وجلب حاجيات المنزل الخاصة.

الجدول رقم (11): يبين اسباب رفض الزوج لتسوق زوجته

أسباب الرفض	التكرار	النسبة المائوية %
اهمال البيت و الأطفال	10	%26
الرجل هو المسؤول	28	%74
المجموع	38	%100

يتبين لنا من خلال الجدول رقم (11) ان اكبر نسبة من المبحوثين اللذين اجابوا بان الرجل هو المسؤول تقدر بـ 74%، تليها نسبة المبحوثين اللذين اجابوا ان سبب الرفض يرجع الى اهمال الزوجة للبيت والاطفال وتقدر نسبتهم بـ 26%.

ويرجع رفض خروج الزوجة للتسوق الى الرجل هو المسؤول عن العائلة

الجدول رقم (12) : يبين نوع النزاعات .

الاختيارات	التكرار	النسبة المائوية %
الشجار	08	%47
الصراخ	06	%35
علامات ضرب الزوجة	02	%12
حالات الطلاق	01	%06
المجموع	17	%100

يتبين من خلال الجدول رقم (12) ان اكبر نسبة من المبحوثين الذين اجابوا بالشجار قدرت نسبتهم بـ 47 % ، ثم يليها الصراخ بنسبة 35% ، ثم تليها نسبة المبحوثين الذين أجابوا بعلامات ضرب الزوجة فقدرت بـ 12 %، وفي الاخير نسبة 06% اللذين اجابوا بالطلاق.

وهذا راجع إلى أن قضية التسوق ليست بالأمر الضروري الذي يوصل نتيجة هذه النزاعات إلى حد الطلاق، إلا أنه هناك آثار سلبية تترتب عن خروج الزوجة للتسوق والتي سبق ذكرها في الجدول.

الجدول رقم (13) : يبين آثار النزاعات على الأطفال .

الآثار	التكرار	النسبة المئوية %
الخوف والبكاء	07	%41
العقد النفسية	10	%59
المجموع	17	100%

يتبين لنا من خلال الجدول رقم (13) أن اكبر نسبة المبحوثين الذين اجابوا بالعقد النفسية تقدر بـ 59%، ثم تليها نسبة المبحوثين الذين أجابوا بنوع الآثار تكون الخوف والبكاء تقدر بنسبة41%.

ويعود آثار النزاعات في العقد النفسية على الأطفال نتيجة شجار وصراخ الوالدين والضرب أمام الأطفال وهذا ما يؤدي بالسلب عليهم.

الجدول رقم (14): يبين موقف الزوجة اتجاه رفض الزوج خروجها للتسوق.

الاختيارات	التكرار	النسبة المائوية %
تتقبله	52	%84
رفضه	7	%11
تخرج خفية	3	%5
المجموع	62	%100

يتبين من خلال الجدول رقم (14) ان نسبة المبحوثات اللاتي يتقبلن رفض ازواجهن لخروجهن للتسوق تقدر بـ84% ،اما بالنسبة للمبحوثات اللاتي لا يتقبلن رفض ازواجهن لخروجهن للتسوق قدرت نسبتهن بـ11% ، ثم تليها نسبة المبحوثات اللاتي يخرجن خفية قدرت بـ 05 %.

يرجع تقبل الزوجة لرفض زوجها خروجها للتسوق راجع الى التفاهم القائم بين الزوجين واحترام لقرارات زوجها ،أما الزوجة التي لا تقبل رفض زوجها للتسوق يرجع ذلك الى عدم التفاهم والاحترام بين الزوجين ومحاولة فرض الزوجة لقراراتها.

الجدول رقم (15) : يبين تأثير خروج الزوجة للتسوق على الأطفال .

آثارخوف الزوجة	التكرار	النسبة المائوية
الاهمال من كل ناحية	14	%78
بدون اجابة	4	%22
المجموع	18	%100

يتبين لنا من خلال الجدول رقم (15) أن أكبر نسبة مثلت المبحوثين الذين أجابوا بان الاهمال من كل ناحية وذلك بنسبة 78% ، اما المبحوثين اللذين لم يجيبوا عن السؤال قدرت نسبتهم بـ 22%.

من خلال النسب السالفة الذكر ان خروج الزوجة للسوق يؤدي الى اهمال الاطفال وضياعهم من جميع النواحي وذلك يعود الى اهتمامها بالمقتنيات وحاجياتها.

الجدول رقم (16) : يبين تأثير المستوى التعليمي على الزوج اتجاه خروج المرأة للتسوق

التأثير	ابتدائي		متوسط		ثانوي		جامعي		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
يؤثر	4	57	9	60	5	29	7	30	25	40
لا يؤثر	3	43	6	40	12	71	16	70	37	60
المجموع	7	100	15	100	17	100	23	100	62	100

يتبين من خلال الجدول رقم (16) أن أكبر نسبة من المبحوثين ذو مستوى تعليمي ثانوي اجابوا بعدم تاثيره على الزوج وذلك بنسبة 71%، تليها نسبة 70% من المبحوثين ذو مستوى جامعي كذلك بعدم التأثير،ونسبة60%من المبحوثين ذو مستوى تعليمي متوسط اجابوا بالتاثير،وكذلك نسبة 57% من المبحوثين ذو مستوى تعليمي ابتدائي كذلك اجابوا بالتاثير.

ومن خلال النسب المبنية في الجدول يتضح أن المستوى التعليمي له تأثير في موقف الزوج اتجاه خروج زوجته للسوق وهذا الأمر يعود الى المرجعية العقلية.

الجدول رقم (17) : يبين كيفية تأثير المحيط في موقف الزوج اتجاه خروج زوجته للتسوق .

تأثير المحيط في موقف الزوج	التكرار	النسبة المائوية
رأي أسرته	37	%60
رأي جيرانه	25	%40
المجموع	62	%100

يتبين لنا من خلال الجدول رقم (17) أن نسبة 60% من المبحوثين أجابوا بأن رأي الأسرة يؤثر على موقف الزوج اتجاه خروج زوجته للتسوق، تليها نسبة 40%من المبحوثين اجابوا بان راي الجيران يؤثر على موقف الزوج اتجاه خروج زوجته للتسوق.

يرجع رأي الأسرة بتأثيره على موقف الزوج وهذا يوجد في الأسرة الممتدة المحافظة والتي ترفض خروج المرأة للتسوق وتفضل الرجل هو الذي يتسوق ، أما تأثير رأي الجيران لا يؤثر على موقف الزوج لأن كل أسرة مستقلة عن الأخرى وليس لها دخل في مواقف دخل تخص الأسرة .

الجدول رقم (18) : يبين أن خروج المرأة للتسوق الزوجة يكون للضرورة فقط .

الخروج للضرورة	التكرار	النسبة المائوية
نعم	55	%89
لا	07	%11
المجموع	62	%100

يتبين من خلال الجدول رقم (18) أن معظم أفراد العينة يخرجون للضرورة فقط والتي قدرت نسبتهم ب 89 % من المجموع الإجمالي وهي نسبة كبيرة مقارنة مع نسبة اللاتي لا يخرجن للضرورة فقط والتي قدرت نسبتهن ب 11% من المجموع الإجمالي ، حيث يعود خروج المرأة للسوق للضرورة يكون نسبة كبيرة وذلك من أجل اقتناء حاجياتها الخاصة وحاجيات

المنزل والأطفال ويكون الخروج نسبة قليلة وذلك من أجل التطلع على الموضة .

الجدول رقم (19): يمثل علاقة الوقت الذي تقضيه الزوجة في السوق وبالنزاعات داخل الأسرة .

الوقت	تكرار	النسبة المائوية
ساعة	2	%12
من ساعة الى 4 ساعات	4	%24
أكثر من 4 ساعات	11	%65
المجموع	17	%100

يتبين من خلال الجدول رقم (19) ان مدة الوقت الذي تقضيه الزوجة في السوق وعلاقته بالنزاعات التي تحدث داخل الأسرة ، حيث أكبر نسبة تقدر ب 65 % كانت للمبحوثين الذين أجابوا أكثر من 4 ساعات ثم تليها نسبة المبحوثين الذين أجابوا من ساعة الى 4 ساعات تقدر ب 24 % ثم تليها نسبة 12 % للمبحوثين الذين أجابوا ساعة واحدة فقط.
ويرجع الى نسبة أكبر الذين أجابوا أكثر من 4 ساعات وذلك لإعطاء الزوج حرية لزوجته، كذلك ترك أبنائها في مأمن.

.

جدول رقم (20) : مع من يفضل الزوج أن تتسوق زوجته

الرفقة للتسوق	تكرار	النسبة المائوية
معه	36	%58
مع أفراد آخرين	20	%32
لوحدها	6	%10
المجموع	62	%100

يتبين من خلال الجدول رقم (20) ان الزوج يفضل أن تتسوق زوجته معه، و قدرت نسبة ذلك بـ 58% من المجموع الكلي أو مع أفراد آخرين بنسبة 32 %

، تليها نسبة المبحوثين اللذين يفضلون خروج الزوجة للتسوق لوحدها والتي قدرت بـ 10 % من المجموع الكلي.

من أسباب تفضيل الزوج خروج زوجته معه من أجل الحرمة وكذلك من أجل اقتناء حاجيات وتشارك الآراء مع بعضهما.

الجدول رقم (21) : يبين رأي المبحوثين في اصطحاب الزوجة للأطفال معها .

راي المبحوثين	تكرار	النسبة المائوية
أمر مقبول	20	%32
أرفض	37	%60
دون إجابة	5	%08
المجموع	62	%100

يتبين من خلال الجدول رقم (21) في رأي المبحوثين في اصطحاب الزوجة لأطفالها معها للتسوق حيث أن أكبر نسبة مثلت المبحوثين الذين يرفضون فكرة اصطحاب الزوجة لأطفالها معها للتسوق والتي قدرت بـ 60 % حتى تتمكن الزوجة من قضاء حاجياتها في فترة زمنية قصيرة وعدم إرهاقها وإرهاق الأطفال في نفس الوقت وتليها نسبة المبحوثين الذين يؤيدون فكرة اصطحاب الأطفال للتسوق والتي قدرت بـ 32 % تجنبا لترك الأطفال لوحدهم في المنزل وعند كسوتهم ، وأصغر نسبة قدرت ب 08 % والتي مثلت المبحوثين الذين لم يجيبوا على السؤال .

ويرجع نسبة أكبر للمبحوثين برفضهم بأخذ الزوجة أبنائها معها للسوق وذلك لتجنب اهمال وضياع الأطفال ، أما بالنسبة للمبحوثين الذين قبلوا أخذ الزوجة معها للسوق وذلك لخوف ضياع الأطفال بتركهم لوحدهم .

الجدول رقم (22) : يبين هل تحدث حالات ضياع للأطفال أثناء التسوق .

الاختيارات	التكرار	النسبة المائوية
نعم	32	%52
لا	30	%48
المجموع	62	%100

يتبين من خلال الجدول رقم (22) حالات ضياع للأطفال أثناء التسوق حيث تقدر أكبر نسبة للمبحوثين الذين أجابوا بنعم بـ 52 % من المجموع الكلي ، كما أن من المبحوثين الذين أجابوا بعدم وقوع حالات ضياع للأطفال أثناء التسوق الزوجة والتي قدرت نسبتهم ب 48 % من المجموع الإجمالي وهذا رد طبيعي لأي رجل حدثت له حالة ضياع لأطفاله.

ترجع نسبة أكبر الى حالات ضياع الأطفال أثناء التسوق ويرجع ذلك الى إغفال الزوجة وهي تقتني حاجياتها وينتج عن ضياع الأطفال حالات كثيرة من الطلاق والضرب .

المطلب الثاني : عرض وتحليل المعطيات في ضوء الفرضية الثانية

الفرضية الثانية : خروج المرأة للتسوق والاستهلاك العقلاني للميزانية .

الجدول رقم (23) : يبين الطرف المتكلف بتسيير الميزانية ولسبب تسييره لها .

الاحتمالات	التكرار	النسبة المائوية
الزوج	47	%76
الزوجة	15	%24
المجموع	62	%100

يبين الجدول رقم (23) أن معظم أفراد العينة الزوج هو المتكلف بتسيير الميزانية و التي قدرت بنسبة 76 % من المجموع الكلي .تليها نسبة المبحوثين

الذين يرون أن الزوجة هي المتكلفة بتسيير الميزانية بنسبة قدرت بـ 24 % من المجموع الكلي .
من أسباب اختيار المبحوثين الى الزوج المكلف بتسيير الميزانية ويرجع ذلك لأنه رب العائلة ويحسن تسيير ميزانيتها.

الجدول رقم (24): يبين راي المبحوثين في حسن تسيير الزوجة للراتب الشهري

يتبين من خلال الجدول رقم (24) يبين العلاقة بين قدرة الزوجة على تسيير

تسيير الزوجة للميزانية	ت	النسبة المائوية	معايير اختيار الزوجة لميزانية	التكرار	النسبة المائوية
نعم	38	%61	أدرى بما يحتاجه المنزل دون إجابة		%89
			المجموع		%11
					%100
لا	42		ليست على دراية بالأسعار		%100
المجموع			المجموع		%100

الراتب الشهري ونوعية المشتريات التي تشتريها و أكبر نسبة قدرت بـ 61 % من المجموع الكلي تمثل المبحوثين الذين أجابوا بحسن تسيير الزوجة للراتب الشهري ، وأقل نسبة شكلت المبحوثين الذين أجابوا بعدم قدرة المرأة

على حسن تسيير الراتب الشهري والتي قدرت نسبتهم بـ 39 % من المجموع الكلي وهذا راجع الى أن الزوج لم يترك للزوجة فرصة كي تسير الراتب الشهري .
ويرجع حسن تسيير الزوجة للراتب الشهري وذلك لما تقتنيه من حاجات ضرورية فقط وعدم إسرافها في حاجات غير ضرورية .

الجدول رقم (25) : يبين إذا كانت تسيير الزوجة للميزانية يكون أحسن من الزوج .

يتبين من خلال الجدول رقم (25) بأن الزوجة تحسن تسيير الميزانية أحسن من الرجل بنسبة قدرت بـ 61 % من المجموع الكلي نظرا لدرايتها بما يحتاجه المنزل و التي قدرت نسبتها بـ 89 % وهناك من المبحوثين لم يجيبوا عن السؤال وقدرت نسبتهم بـ 11 %.
وتليها نسبة المبحوثين الذين أجابوا بأن المرأة لا تحسن تسيير الميزانية أحسن من الرجل والتي قدرت ب 31 % من المجموع الكلي لأنها ليست على دراية بالأسعار .
ترجع أسباب أن الزوجة تحسن في تسيير ميزانية الأسرة نظرا لدرايتها بما يحتاجه المنزل وترجع أسباب لعدم تحسينها لميزانية الأسرة وذلك لعدم درايتها بالأسعار .

الجدول رقم (26) : يبين مدى ادخار الزوجة من الراتب الشهري .

مدى ادخار الزوجة	التكرار	النسبة المائوية
نعم	43	%69
لا	19	%31
المجموع	62	%100

يتبين من خلال الجدول رقم (26) العلاقة بين ادخار الزوجة من الراتب الشهري ، حيث مثلت أكبر نسبة أن الزوجة تذخر من الراتب الشهري والتي قدرت بـ 69 % من المجموع الكلي .
وأقل نسبة مثلت المبحوثين الذين أجابوا بأن الزوجة لا تذخر من الراتب الشهري والتي قدرت بـ 31 % من المجموع الكلي .
ويرجع أسباب ادخار الزوجة من الراتب الشهري حسب المبحوثين لكي لا تلجأ الأسرة للاستدانة.

الجدول رقم (27) : يبين مدى الاستقلال المادي للزوجة أدى بها للخروج للسوق .

مدى الخروج	التكرار	النسبة المائوية
نعم	32	%52
لا	30	%48
المجموع	62	%100

يبين الجدول رقم (27) أن معظم إجابات المبحوثين كانت أن الاستقلال المادي للزوجة أدى بها للخروج الى التسوق بنسبة قدرت بـ 52 % ، أما نسبة المبحوثين الذين أجابوا بأن الاستقلال المادي ليس له دخل في خروج المرأة للتسوق فقدرت نسبتهم بـ 48 % لأنه مهما كانت المرأة تملك استقلال مادي فإنها تخضع دائما لسلطة زوجها .
ويرجع إجابة المبحوثين نسبة كبيرة بأن الاستقلال المادي للزوجة أدى بها للخروج الى التسوق لأن المرأة العاملة لها حرية في التصرف بالراتب الشهري الخاص بها

الجدول رقم (28) :يبين أسباب اختيار الزوج الأسواق التي تقصدها الزوجة

يتبين من خلال الجدول رقم (28) أن أكبر نسبة تمثلت في المراكز التجارية التي تقصدها الزوجة والتي قدرت بـ 71 % من المجموع الكلي أما نسبة المبحوثين الذين لم يجيبوا على السؤال فقدرت نسبتهم بـ 77 % يليها الأسواق الشعبية التي تقصدها الزوجة بنسبة قدرت بـ 29 % من المجموع الكلي وذلك راجع الى انخفاض الأسعار

من خلال النسب المتحصل عليها يتضح لنا أن الرجل يختار نوع الأسواق التي تقصدها زوجته وذلك من أجل الحفاظ على سلامة زوجته ، وكذلك يختار الأسواق التي بها أسعار منخفضة من أجل الحفاظ على ميزانية الأسرة.

جدول رقم (29) : يبين مدى اقتناء السلع الباهظة الثمن من قبل الزوجة وعلاقتها بحدوث نزاعات داخل الأسرة .

يتبين من خلال الجدول رقم (29) بأن أغلبية المبحوثين أجابوا بأن المستلزمات الباهظة الثمن لها تأثير في حدوث نزاعات داخل الأسرة والتي قدرت نسبتهم بـ60 % من المجموع الإجمالي وذلك راجع الى تأثيرها على المصروف والتي قدرت بـ 72 % وهنالك من المبحوثين الذين لم يجيبوا وتقدر نسبتهم بـ 27 % وتليها نسبة تقدر بـ 40% من المجموع الإجمالي التي مثلت الذين أجابوا بأن المقتنيات باهظة الثمن التي تشتريها الزوجة لا تؤدي الى وقوع نزاعات وذلك لأن الزوجة على دراية بما تقتنيه ومن خلال النتائج السالفة الذكر يتضح أن اقتناء المرأة لمشتريات باهظة الثمن يؤثر على تسيير الميزانية وبذلك يؤدي الى حدوث نزاعات داخل الأسرة .

الجدول رقم (30): يبين تأثير قيمة الراتب الشهري على تسيير ميزانية الأسرة .

مدى التأثير	التكرار	النسبة المائوية
يؤثر	29	%47
لا يؤثر	21	%34
بدون إجابة	12	%19
المجموع	62	%100

يتبين من خلال الجدول رقم (30) أن معظم المبحوثين أجابوا بتأثير قيمة الراتب الشهري على تسيير ميزانية الأسرة بنسبة قدرت بـ 47 % ، ثم تأتي نسبة المبحوثين الذين أجابوا بأن قيمة الراتب الشهري لا تؤثر في ميزانية الأسرة وقد قدرت نسبتهم بـ 34%

وهذا راجع الى طريقة تسيير الأسرة للميزانية أما نسبة المبحوثين الذين لم يجيبوا على السؤال فقدرت بـ 19 %.

يرجع تأثير قيمة الراتب الشهري على تسيير ميزانية الأسرة وذلك لكثرة المصاريف التي تحتاجها الأسرة فكلما كان الدخل جيد استطاعت الأسرة توفير متطلبات ومستلزماتها .

الجدول رقم (31) : يبين كيفية تسيير الميزانية في حالة وجود دخل آخر .

كيفية تسيير الميزانية	التكرار	النسبة المائوية
لإعداد المشاريع	32	% 52
بدون إجابة	30	% 48
المجموع	62	%100

يتبين من خلال الجدول رقم (31) أن نسبة المبحوثين الذين أجابوا أنه يتم تسيير الميزانية عند وجود دخل آخر في إعداد المشاريع بنسبة قدرت بـ 52 % لأن الدخل الأساسي كافي لتوفير المستلزمات الضرورية للأسرة فالراتب الشهري يكفي لسد حاجاتها وتوفير الدخل الآخر في مشاريع أخرى لتليها نسبة المبحوثين الذين لم يجيبوا والتي قدرت بـ 48 % .

كما ذكرنا كلما كان دخل آخر كانت مستوى معيشي للأسرة جيد كان هناك مشاريع أخرى ومخططات مالية ، فالراتب الشهري له علاقات بإعداد المشاريع .

الجدول رقم (32): يبين تأثير عدد أفراد الأسرة على الميزانية.

يتبين لنا من خلال الجدول رقم (32) تأثير عدد أفراد الأسرة على الميزانية حيث مثلت أكبر نسبة والتي قدرت بـ 70 % من المجموع الإجمالي ، أما الفئة [8- 10 [أكبر نسبة قدرت ب 88 % والتي لها تأثير كبير على ميزانية الأسرة وتليها نسبة 75 % والتي مثلت الفئة بين [6 – 8 [وتأتي بعدها نسبة 46 % والتي تمثل فئة من [4- 6 [و أصغر نسبة تقدر بـ 37 % والتي تمثل فئة [2 – 4 [وهي أقل تأثير على ميزانية الأسرة ، أي كلما كان عدد أفراد الأسرة كبير كلما كان استهلاك الميزانية أكبر وذلك لكثرة المصاريف و أقل نسبة مثلت المبحوثين الذين أجابوا بعدم تأثير عدد أفراد الأسرة على الميزانية قدرت بـ 40 % من المجموع الكلي حيث مثلت الفئة [2– 4 [أكبر نسبة قدرت بـ 62.50 % ثم تليها نسبة
54 % والتي مثلت [4-6 [وتليها نسبة 25 % والتي مثلت الفئة [6- 8 [وكانت أصغر نسبة 12 % التي مثلت الفئة من [8 – 10[أي أن عدد أفراد الأسرة لهؤلاء المبحوثين ليس له دخل في تسيير ميزانية الأسرة بل هذا راجع الى قيمة الراتب الشهري فكلما كان الدخل جيد كان الوضع الأسرة جيد والعكس .

يرجع تأثير عدد أفراد الأسرة على الميزانية لأن كلما زاد عدد أفراد الأسرة أسر ذلك بالسلب على الميزانية وذلك بزيادة المصاريف وكان الاستهلاك أكبر .

الجدول رقم (33): المقتنيات التي تستهلك الجزء الأكبر من الميزانية .

المقتنيات	التكرار	النسبة المائوية
الغذاء	36	%58
الدواء	09	%15
الملابس	10	%16
بدون إجابة	07	%11
المجموع	62	%100

يتبين من خلال الجدول رقم (33) أن أكبر المقتنيات التي تستهلك الجزء الأكبر من الميزانية هي الغذاء وبنسبة 58 % ثم تليها الملابس بنسبة 16 % ثم الدواء بنسبة 15 % وهذا يرجع الى اقبال الأسرة على شراء هذه المقتنيات لضرورتها القصوى في حياتهم اليومية رغم أسعارها لا يستطيعون الاستغناء عنها وقد مثلت أقل نسبة فئة المبحوثين الذين لم يقدموا اجابة عن السؤال وقد قدرت بـ 11 % من المجموع الكلي من المقتنيات التي نستهلكها في حياتنا اليومية هي الغذاء لأننا لا نستغني عنه في اليوم على عكس الملابس نستطيع شراء الملابس مرة في الشهر.

الجدول رقم (34) : يبين كيفية تأثير غلاء المعيشة على ميزانية الأسرة .

كيفية لتأثير	التكرار	النسبة المائوية
لايؤثر	10	%16
يؤثر سلبا	43	%69
بدون اجابة	09	%15
المجموع	62	%100

يتبين من خلال الجدول رقم (34) أن أكبر نسبة للمبحوثين الذين يتأثرون بغلاء المعيشة فقدرت بـ 69 % من المجموع الاجمالي، اما المبحوثين اللذين

اجابوا بعدم تاثرهم بغلاء المعيشة فقدرت نسبتهم ب 16 %، تليها نسبة 15%من المبحوثين اللذين لم يجيبوا على السؤال.

من خلال النسب السابقة يتضح لنا أن غلاء المعيشة له تأثير على ميزانية الأسرة فكلما ارتفعت المعيشة أثر سلبا على الراتب الشهري وبالتالي تلقى الأسرة صعوبة في تسيير الميزانية

الجدول رقم (35) : يبين رأي المبحوثين في ظاهرة اقبال المرأة على التسوق

رأي المبحوثين	تكرارات	النسبة المائوية
أقبل خروج المرأة للتسوق	24	39%
أرفض خروجالمرأة للتسوق	38	61%
المجموع	62	100%

يتبين لنا من خلال جدول رقم (35) أن رأي المبحوثين في رفض خروج المرأة للتسوق

مثلت أكبر نسبة تقدر بـ61%، تليها نسبة قبول خروج المرأة للتسوق 39%من المجموع الكلي.

يرجع رفض خروج الزوج زوجته الى السوق لأن يعتبرها تعدي على خصوصياته والأفضل للمرأة أن تبقى في المنزل تعتني بالمنزل والأطفال.

الجدول رقم (36): يبين تأثير المستوى المعيشي على ميزانية الأسرة .

يتبين لنا من خلال الجدول رقم (36)ان اكبر نسبة مثلت المبحوثين الذين أجابوا بتأثير غلاء المعيشة على ميزانية الاسرة والتي قدرت بـ73% من المجموع الكلي، فالمبحوثين ذوي المستوى المعيشي الضعيف يتاثرون بنسبة 100%، تليها نسبة المبحوثين ذوي المستوى المعيشي الجيد قدرت بـ 75%، أما بالنسبة لفئة المبحوثين الذين لهم المستوى المعيشي المتوسط فقدرت بنسبة بـ 69 %، اما بالنسبة لفئة المبحوثين الذين لا

يتأثرون بغلاء المعيشة فقد قدرت نسبتها بـ 18% ،حيث مثلت اكبر نسبة للمبحوثين ذوي المستوى المعيشي الجيد و التي قدرت بـ25%،تليها نسبة فئة المبحوثين ذوي المستوى المعيشي المتوسط بنسبة 18%.

و أقل نسبة مثلت المبحوثين الذين لم يجيبوا على % من السؤال والتي قدرت ب 10 المجموع الكلي وذلك من خلال المبحوثين من ذوي المستوى المعيشي المتوسط والتي قدرت نسبتهم ب 12 %.

وهذا يوضح أنه كلما زاد غلاء المعيشة كلما أثر سلبا على جميع المستويات ، وأثر ذلك على ميزانية الأسرة.

المبحث الثالث : نتائج الفرضيات .

تعتبر نتائج الحصيلة النهائية لهدف الباحث لتعبر عن مطابقة الفروض المقترحة مع الواقع الميداني للمجتمع المبحوث، وانطلاقا من دراستنا لموضوع خروج المرأة للتسوق و انعكاساته على الحياة الأسرية ، تمكنا من الوصول الى مجموعة من النتائج تم استنتاجها من الواقع الميداني وقد ارتأينا عرض نتائج كل فرضية على حدى ، ثم الوصول بعد ذلك الى وضع نتيجة عامة.

المطلب الأول : نتائج البحث الفرضية الأولى .

- خروج المرأة للتسوق يؤدي الى حدوث نزاعات داخل الأسرة .

من خلالها حاولت مجموعة البحث الكشف عن نوع النزاعات التي تحدث داخل الاسرة جراء خروج المرأة للتسوق، تبين من خلال اسئلة الاستمارة (6-12) في هذا السياق فتوصلت الدراسة الى النتائج التالية:

- هناك نزاعات تحدث احيانا بسبب رفض الزوج خروج زوجته للتسوق، ويتضح ذلك من خلال الجدول رقم (10) بنسبة 48%وذلك من خلال نوع النزاعات التي تحدث بسبب هذا الرفض، حيث تمثلت في الصراخ بنسبة 35%كما هو موضح في الجدول رقم (12).

- اما فيما يخص معطيات الجدول رقم (13) الذي يبين اثار النزاعات على الاطفال بنسبة 59% تمثلت في العقد النفسية ، ونسبة 41% تمثلت في الخوف والبكاء.

- وبناءا على الأرقام الاحصائية الواردة في الجدول (-14-15-16- 17) يتبين لنا أن الزوجة تتقبل موقف زوجها اتجاه رفضه لخروجها للتسوق بنسبة 84%، كما أن تأثير

الزوجة على الأطفال ينتج عنه الاهمال من كل ناحية بنسبة 78%، وكذا عدم تاثير المستوى التعليمي للزوج على موقفه اتجاه خروج زوجته للتسوق بنسبة 60%وكيفية تاثير اسرة الزوج على موقفه اتجاه خروج زوجته للتسوق بنسبة 60 %.

- اما فيما يخص المعطيات التي تضمنت الجداول (-18-19-20) قد بينت أن خروج الزوجة للتسوق يكون من أجل اقتناء حاجياتها الخاصة بنسبة 77% وكذلك العلاقة بين الوقت الذي تقضيه الزوجة في التسوق أكثر من 4 ساعات بنسبة 65% كما ان الزوج يفضل ان تتسوق زوجته معه بنسبة 58 %.
- أما بالنسبة لمعطيات الجدولين (21-22) فقد بينت رفض المبحوثين لاصطحاب

وذلك بسبب حدوث حالات ضياع الأطفال بنسبة60 %، وذلك بسبب حدوث حالات ضياع الاطفال بنسبة 52%.

المطلب الثاني : نتائج البحث الفرضية الثانية .

التي مفادها خروج المرأة للتسوق يؤدي الى التسيير العقلاني للميزانية وقد تضمنتها أسئلة الاستمارة من (23-36) التي خلصت الدراسة بهذا الجانب الى النتائج التالية :

- في اطار الجداول (23-24-25) أن الطرف المستكلف بتسيير الميزانية هو الزوج، بنسبة 76%، كما أن الزوجة تحسن تسيير الراتب الشهري بنسبة 61 %
لانها ادرى بما يحتاجه منزلها بنسبة89%.

- أما فيما يخص الجداول (26-27-28) فقد بينت أن الزوجة تدخر من الراتب الشهريبنسبة69 % ، كما أن الاستقلال المادي للزوجة أدى بها للخروج الى التسوق بنسبة 52%، و أن الأسواق التي تقصدها الزوجة هي المراكز التجارية بنسبة 71% وذلك لانها محترمة بنسبة 33%.
- وتكشف لنا الجداول (29-30-31) أن اقتناء المرأة لمشتريات باهظة الثمن يؤدي الى حدوث نزاعات داخل الأسرة بنسبة 60 % وذلك لتاثيرها على المصرف بنسبة 73 %،كما أن قيمة الراتب الشهري تأثر على ميزانية الأسرة بنسبة 47 % وطريقة تسيير الميزانية في حالة وجود دخل آخر من خلال اعداد مشاريع بنسبة 52 %.
- أما الجداول (32 -33-34) تبين تأثير عدد أفراد الأسرة على ميزانية بنسبة 88 %،كما أن المقتنيات التي تستهلك الجزء الأكبر من الميزانية هي الغذاء بنسبة 58%. كذلك التأثير السلبي لغلاء المعيشة على ميزانية الأسرة بنسبة 69%
- أما المعطيات التي تضمنتها الجداول (35-36) خروج المرأة للتسوق بنسبة 39 %
.%وكذلك يوضح تأثير المستوى المعيشي على ميزانية الأسرة بنسبة 73

نتائج العامة للبحث .

من خلال ما تم عرضه من النتائج المتوصل اليها في ضوء دراستنا المعنونة بخروج المرأة للتسوق و انعكساتها على الحياة الأسرية ، دراسة ميدانية بسيدي لخضر ، وجدنا أنه تحدث نزاعات داخل الأسرة جراء خروج الزوجة للتسوق وصلت الى حد الصراخ والشجار فقط كما أنه لا يمكننا اغفال دور المرأة الايجابي في تسييرها العقلاني لميزانية الأسرة وذلك لوعيها بما يحتاجه منزلها من ضروريات وهذا ما دفع بها للخروج الى التسوق .
ونلخص نتائج دراستنا في النقاط التالية :

- هناك آثار سلبية تؤثر على الأطفال جراء النزاعات التي تحدث داخل الأسرة تتمثل في العقد النفسية والبكاء .
- اهمال الأطفال وذلك جراء خروج الزوجة المتكرر للتسوق .
- المستوى التعليمي للزوج ليس له تأثير عى موقفه اتجاه خروج زوجته للتسوق .
- هناك من الزوجات من يخرجن للتسوق الا للضرورة فقط وذلك لغياب الزوج عن المنزل و انشغاله في أمور أخرى .
- رفض الزوج لاصطحاب الزوجة للأولاد معها للتسوق .
- حدوث حالات ضياع للأطفال أثناء التسوق والذي ينجر عنه حدوث نزاعات عنيفة داخل الأسرة وقد يؤدي ذلك الى الطلاق .
- سن الزوجة له دخل في تحديد الزوج لنوعية الأسواق التي تقصدها الزوجة .
- في غالب الأحيان الزوج المستكلف بتسيير الميزانية .
- الاستقلال المادي للزوجة أدى بها الى التسوق .
- عدد أفراد الأسرة يؤثر على تسيير الميزانية .

خلاصة :

في نهاية المطاف توصلنا الى أن رأي الأسر ببلدية سيذي لخضر لظاهرة خروج المرأة للتسوق كان ايجابيا وسلبيا في نفس الوقت ، فتسوق الزوجة يكون ايجابي أذا كان خروجها للضرورة فقط ، ويكون سلبيا اذا كان تسوقها بكثرة وه>ا ما ينجر عنه من حوادث ونزاعات داخل الأسرة.

خاتمة :

يتسنى لنا في نهاية المطاف الوقوف على أهم النقاط المتعلمة مباشرة بموضوع دراستنا المعنون بخروج المرأة للتسوق وانعكاساتها على الحياة الأسرية في المجتمع سيدي لخضر دراسة ميدانية بالبلدية .

الا أن هناك نزاعات تحدث داخل الأسرة جراء خروج المرأة للتسوق ويتضح ذلك من خلال اهمال الزوجة للبيت والأسرة مما يترتب عن هذا الاهمال مشاكل زوجية وانعكاسات تعود على الأطفال بالسلب ويتجلى ذلك من خلال النتائج المتوصل اليها في الجانب الميداني ، حيث أنه هناك نزاعات تتمثل في : الشجار والضرب والصراخ مما تترك آثار سلبية على الأطفال قد تؤدي الى البكاء ، العقد النفسية والتراجع الدراسي ، كما أنه هناك حالات ضياع الأطفال أثناء التسوق يترتب عنه التفكك الأسري " الطلاق" من جهة ومن جهة ثانية الضرب المبرح للزوجة من طرف الزوج .

كما أنه يترتب عن خروج الزوجة المستمر للتسوق تأثير سلبي على الميزانية ، خاصة لدى الأسر الضعيفة الدخل ، فهذا الأمر يؤثر سلبا على تسيير الميزانية ويترتب عنه لجوء الأسرة الى الاستدانة لإتمام الشهر .

ولكن علينا أن لا نعمم على جميع الأسر فهناك من الزوجات من يخرجن للتسوق ولا تحدث عن ذلك نزاعات داخل الأسرة ، بحيث تستطيع الزوجة التوفيق بين واجباتها داخل المنزل وخارجه كما أنه يمكن القول أنه من خلال الدراسة التي قمنا بها اتضح لنا أنه هناك من الزوجات من يستطعن تسيير الميزانية أحسن من أزواجهن .

و أخيرا تجدر الاشارة الى التذكير أن عملنا هذا هو اجتهاد لا يخلوا من النقائص ، بحيث يبقى المجال مفتوحا لتناول هذا الموضوع ونأمل أن تهتم الدراسات ببحث جيد يكون أكثر صدق وموضوعية .

وما توفيقنا الا بالله الرحمان الرحيم فان أصابنا فمن الله وان أخطأنا فمن أنفسنا ومن الشيطان .

اقتراحات

- على الزوجة تفهم موقف زوجها اتجاه رفضه لخروجها للتسوق وذلك نظرا لدرايته بما يحدث داخل الأسواق وكذلك تفاديا لحدوث مشاكل ونزاعات داخل الأسرة.

- من الأفضل للزوجة أن لا تقضي وقت طويل في التسوق تفاديا لحدوث مشاكل مع الزوج وتجنبا لوقوع حوادث داخل المنزل خاصة للأطفال .

- على الزوجة عدم اصطحاب الأطفال معها للتسوق وذلك تفاديا لوقوع حالات ضياع .

- على الزوجة أن تتجنب الخروج للتسوق لوحدها لتفادي وقوعها في حوادث خارج المنزل .

- على الزوجة مراعاة امكانيات الزوج وقدراته ، فعليها تسيير الميزانية بعقلانية وتجنب التبذير.

- مهما يكون للزوجة استقلال مادي فعليها احترام مكانة الزوج في الأسرة باعتباره المسؤول الأول عليها.

الفصل الأول : الاطار المنهجي للبحث

- المبحث الأول : منهجية البحث

- المبحث الثاني : الاجراءات المنهجية

الفصل الثالث : سوسيولوجيا الأسواق

تمهيد .

المبحث الأول : تعريف السوق .

المبحث الثاني : أنواع الأسواق .

المبحث الثالث : وظائف السوق .

المبحث الرابع : أهمية دراسة الأسواق و أهدافها .

المبحث الخامس : السوق كنسق للعلاقات الاقتصادية والاجتماعية و أنماط التفاعل الاجتماعي .

المبحث السادس : السوق في الجزائر .

المبحث السابع : التحليل السوسيولوجي للسوق .

المبحث الثامن : مشكلات الأسواق في المجتمعات النامية

خلاصة .

الفصل الثالث: السوق

تمهيد :

تعتبر الأسواق من المرافق العمومية التي كانت ولاتزال ذات أهمية بالغة في حياة الأفراد والمجتمعات ، حيث تساعدهم على اعتناء الحاجات الضرورية ومستلزماتهم اليومية لذلك نجد أنها من الأماكن التي يقصدها الأفراد بشكل كبير ودائم .

ولهذا تطرقنا في هذا المبحث الذي هو تحت سوسيولوجيا الأسواق إلى عدة عناصر بدأنا بتعريف السوق ثم أنواع الأسواق ووظائفها ثم ذهبنا إلى معرفة أهمية دراسة الأسواق و أهدافها ، ثم أخذنا السوق كنسق للعلاقات الاقتصادية والاجتماعية و أنماط التفاعل الاجتماعي ، كما تطرقنا إلى تطور السوق في الجزائر خلال العهد العثماني وإبان الاحتلال الفرنسي ، وبعدها ذهبنا إلى التحليل السوسيولوجي للأسواق ولمشكلة السوق في البلدان النامية .

المبحث الأول : تعريف السوق .

هناك عدة تعاريف للسوق نذكر منها :

* يقصد بالسوق في كل من علمي الاقتصاد والاجتماع مساحة أو منطقة يتم فيها تبادل بضائع محددة بين بائعين ومشترين وتنقسم هذه البضائع إلى نوعين هما السلع والخدمات ويطلق مصطلح العرض على مجمل الكمية المنتجة والمعروضة للشراء من بضاعة ما في حين أن مجمل الكمية المطلوبة شراؤها يطلق عليها الطلب (عاطف غيث ، 2006 ، ص 24)

* يعرف السوق بأنه ترتيب أو تنظيم جماعي يتفاعل في إطاره المنتجون والمشترون لتحديد الأسعار والكميات من السلع والخدمات التي يجب انتاجها وتختلف هذه العملية من سوق لآخر تبعا لنوعية السوق و المنتجين والمشترين فيه وتبين الأدبيات أن هناك مجموعة من التصنيفات التي تقسم على أساسها الأسواق فوفقا لمعيار الموقع الجغرافي (إياد عبد الفتاح النسور ، 2010 ، ص 186).

المبحث الثاني :انواع السوق

مطلب الأول : السوق الدائمة :

وهو المكان المحدد داخل القرية التي توجد فيه الجوانب التجارية ، وفي هذا المكان يتخذ البائعون واقع لعرض بضائعهم ويجتمع فيه الناس ، وقد يأتي بعضهم من قرى مجاورة لعدم توفر سلع معينة .

مطلب الثاني :السوق الأسبوعية :

وهي التي تقام في القرى في يوم محدد من أيام الأسبوع ، يأتي إليها الناس من عدة قرى مجاورة منتشرة في منطقة واحدة أو من مناطق بعيدة وتقام فيها هي الأخرى ، وفي بعضها أسواق مماثلة على التوالي كل في يوم محدد من أيام الأسبوع .

مطلبالثالث : السوق الموسمي :

وهي ترتبط بمكان معين ومحدد في الأعياد والاحتفالات الدينية فرص التبادل الاقتصادي نتيجة لاجتماع عدد كبير من الناس من مختلف القرى والبلدان (وسامة محمد الغولي ، 1993 ، ص 138) .

مطلب الرابع : الأسواق المحلية والأسواق القومية :

قديما كان يتحدد السوق ضمن إطار إقليمي أو جغرافي ، وذلك على مستوى مختلف المناطق داخل إطار الدولة الواحدة ، ورغم ما طرأ على هذا من تغير نتيجة للتحولات التي شهدتها الأسواق المعاصرة حاليا ، إلا أنه يمكن القول بأن هذا التحديد الجغرافي لأسواق بعض المناطق مازال معمولا به داخل إطار المجتمع الواحد ، كأن يقال سوق قرية ما أو منطقة كذا ، والذي يتحدد له يوم معين خلال أيام الأسبوع ، وعادة ما يشار إليه بالسوق المحلي وذلك ما يعرف بالسوق الخارجي أو على المستوى القومي الأكبر.

مطلب الخامس : أسواق الفقراء :

بالطبع فقد لوحظ في الآونة الأخيرة انتشار أسواق الفقراء ، وهي أسواق للباعة المتجولين والموجودين على أرصفة الشوارع أحيانا ، وفي الطرقات أحيانا أخرى في بعض الأماكن المخصصة لها ، وهي مجملها تعتبر منافسا قويا للأسواق الأغنياء حيث يوجد في كل دولة من العالم بعض الأسواق التي تتعامل مع الأشياء المستعملة ، والتي يطلق عليها أسواق المستعمل من كل أنواع السلع والمنتجات حتى السيارات ومكوناتها و بالتالي فهي ليست مقصورة على المجتمعات النامية بل نجدها تنتشر في أروبا ، خاصة في الدول التي تعيش فيها أقليات مهاجرة من دول نامية .

مطلب سادس :أسواق الأغنياء :

وعلى الطرف المقابل نجد هناك أسواق للأغنياء تعتبر منها المحلات الشهيرة وذات السمعة العالية المنتشرة في الكثير من الأماكن والمناطق الراقية ، والتي تعرض فيها السلع والمنتجات الجديدة ، والماركات العالمية المعروفة ، وذات الجودة العالية والقيمة المرتفعة ، والمتميزة لمن يرتديها أو يستخدمها ويستحوذ عليها ، وهي عادة ما تستخدم كرموز أو مؤثرات لتحديد المكانة الاجتماعية ، والاقتصادية المتميزة لأصحابها (محمد الرامح ،2008 ، ص 230 – 232.).

المبحث الثالث : وظائف السوق .

للسوق خمسة وظائف أساسية تتمثل فيما يلي :

مطلب الأول : تحديد الأثمان أو قيم المبادلة :

والتي تسود العلاقات بين المنتجين والمستهلكين ، فالثمن هو أساس اتخاذ القرارات من جانب العناصر المتقابلة في السوق ، وأن المبادلة بين المنتجين و المستهلكين تتم في السوق من خلال تقديم سلع وخدمات مقابل النقود .

مطلب الثاني : تخصيص الموارد :

ولفظ تخصيص في اللغة العربية قد يبدو غريبا ولكنه يعني في الاقتصاد مفهوم تنظيم الانتاج وهو التنظيم الذي يعتمد على استخدام الأمثل أي كيفية استخدام الموارد بالصورة التي تحقق أحسن نتيجة ممكنة ويترتب على هذا المفهوم عدة خطوات منها :

1- تحديد حجم هذا الانتاج كما ونوعا .
2- تقدير وتوفير الموارد وعناصر الانتاج اللازمة لهذا الانتاج .
3- الاختبار الفني طريقة الانتاج المثلى التي تحقق الحصول على أحسن نتيجة ممكنة .
4- طرح المنتجات في التداول وتحديد أنماطها .

مطلب الثالث : التوزيع :

ويتعلق بتوزيع أو المنتجات التي أصبحت سلعا وخدمات بين المستهلكين فالإنتاج الرأسمالي إذا كان يتحدد على أساس رغبات المستهلكين فلا بد أن يتوجه عند اتمامه إلى هؤلاء المستهلكين أي التوزيع يتم هنا من خلال السوق ، ويرتبط بأثمان السلع وبقدرات المستهلكين أي قوتهم الشرائية و بمدى العلاقة بين الاستهلاك والادخار ، ومدى قدرة السلع الخدماتية على اشباع حاجياتهم .

مطلب الرابع : كفاءة أداء السوق لوظائفه الثلاثة السابقة :

وهي وظيفة تحقيق التوازن بين قوى العرض والطلب ، وما يترتب على ذلك من تحديد الأثمان التي يجب أن تسوق وكذلك الكميات التي يمكن انتاجها واستهلاكها .

مطلب الخامس : قدرة السوق على مواجهة المستقبل :

أي التنبؤ ، ففي السوق يتحدد الاستهلاك كما يتحدد الاستثمار والفائض أي احتياجات التحديد والتوزيع في الطاقة الانتاجية لمواجهة زيادة الطلب المتوقع فوظيفة السوق هي التوفيق بين الطلب والعرض بالرغم من اختلاف المراحل الزمنية بينهما (محمد الرامح ،2008 ، ص 137 – 140) .

المبحث الرابع : أهمية دراسة الأسواق و أهدافها .

المطلب الأول : أهمية دراسة الأسواق :

تحظى دراسة الأسواق في علم الاجتماع بأهمية خاصة لأنها لا تمثل للسوسيولوجيين أماكن للبيع والشراء ، أو لتبادل السلع والخدمات ، بل هي توضح بعض جوانب شبكة العلاقات الاجتماعية ، وتعكس في مجملها المظاهر المتعددة لطبيعة الحياة الانسانية ، وما طرأ عليها من تغيرات تكون أكثر وضوحا من حيث ظهورها في الأسواق ، وبالتالي فهي تمثل الوجه الحضاري لاقتصاديات جميع الدول ، وثقافتها بمكوناتها المادية والمعنوية وتعتبر أيضا بمثابة حلقة الاتصال بين مختلف القطاعات والنظم التي يتكون منها المجتمع الواحد ، وبين المجتمعات بعضها وبعض على المستويين المحلي والعالمي .

كما يعتبر موضوع الأسواق من بين القضايا البحثية و الملحة في لبوقت الحالي نظرا لما تفرضه كل من ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والعولمة من تحديات عديدة تواجه الباحثين في علم الاجتماع ، وغيرهم من المسؤولين سواء عن إدارة الأوضاع و الشؤون الداخلية أو التخطيط لها على مستوى المحلي والقومي ، وذلك في تفاعلها مع غيرها من الأوضاع العالمية المتغيرة ، و التطورات والتكنولوجية السريعة التي أخذت تنعكس آثارها على الأسواق باعتبارها تمثل في حد ذاتها أحد الأنساق التي تتفاعل مع غيرها من الأنساق الفرعية في المجتمع .

وتبرز الأهمية المجتمعية لدراسة الأسواق في أن معظم الدول العربية بصفة عامة ، والنفطية منها بصفة خاصة لا تزال تعتمد بدرجة كبيرة على الأسواق الخارجية في احتياجاتها المتنوعة (سلع منتجات ، تكنولوجيا ...)

عن طريق محاولة إستيرادها من الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة الأمر الذي يجعل أسواقنا العربية عرضة للتقلبات الاقتصادية و الأحداث السياسية التي تقع خارج حدودها ، مما يؤدي ذلك إلى التأثير على قدرة كفاءة السياسات الاقتصادية الوطنية التي تتبناها الدولة اعتمادا في ذلك على استخدام أدوات وخطط اقتصادية هامة لتوجيه اقتصادياتها نحو الترشيد وتدعيم الاستقرار الاقتصادي لها على المدى البعيد .

فضلا عن ذلك ، يواكب الاهتمام بدراسة الأسواق ، ما يتم تنفيذه حاليا في العالم العربي عامة ، والمجتمع المصري خاصة من برامج للإصلاح الاقتصادي تستلزم أحيانا ضرورة احداث تعديلات في خططها ، وفي أحيان أخرى تتطلب إحداث تغييرات في سياساتها الاقتصادية و برامجها التي تنفذها ومن ثمة ينعكس آثار كل ذلك على احداث تغيرات في شكل و خصائص أسواقها وذلك لكي تتلائم مع ما يحدث من تغيرات داخلية أو غيرها الخارجية في الأسواق العالمية (محمد الرامح ، 2008 ، ص 211 -212).

المطلب الثاني : أهداف دراسة الأسواق .

تتحدد أهداف دراسة الأسواق المعاصرة على النحو التالي :

1- التعرف على أهم الملامح والخصائص البنائية العامة التي تتميز بها الأسواق في الوقت الراهن .

2- الكشف عن طبيعة العلاقة بين الدولة والأسواق على المستوى المحلي من ناحية ، وعلاقاتها بغيرها من الأسواق الخارجية على المستوى العالمي من ناحية أخرى ، نظرا لما يوجد من علاقة تفاعلية تقوم بين الأسواق والدول من جانب ، وبينها وبين النظام الاقتصادي العالمي من جانب آخر .

3- بلورة الأبعاد الاجتماعية والثقافية للأسواق من أجل التوصل إلى فه أعمق وشامل للأسواق من خلال تقديم رؤية سوسيولوجيا لملامح مختلف أشكال الأسواق التي تسود الوقت الراهن ، وما طرأ عليها من تغيرات وعلاقة ذلك بما تؤديه الأسواق من وظائف لبعض الفئات والشرائح الطبقية بالمجتمع .

4- رصد بعض الآثار التي تمارسها العولمة على أسواق المجتمعات النامية عامة والعربية منها خاصة .(محمد الرامح ، 2008 ، ص 2012) .

المبحث الخامس : السوق كنسق للعلاقات الاقتصادية والاجتماعية و أنماط التفاعل الاجتماعي .

- أتساقا مع ما تقدم حول خصوصية السوق كمجتمع محلي متكامل يتسم بكثافة العلاقات الاقتصادية والاجتماعية وأنماط التفاعل الاجتماعي تبلورت مجموعة من القواعد و المبادئ الأساسية المتفق عليها بين العاملين بالسوق ، تنظم أنماط التفاعل والعلاقات الاجتماعية وتعمل كميكانيزمات لحفظ التوازن داخل السوق ، وتشمل هذه المبادئ قواعد خاصة بتحديد العلاقات بين العاملين بالسوق بعضهم بالبعض الآخر ، و أخرى خاصة بتحديد أنماط العلاقة بينهم وبين رواد السوق من مستهلكين وتجار ووسطاء التجارة ... الخ .

ويتضمن هذه القواعد : المناداة ، المساومة ، وفي الأسعار ، التكامل الاقتصادي بين وحدات السوق ، الاتفاق المسبق على الأسعار ، المعايير التي تحدد نمط العلاقة بالمستهلك ، استفتاح الجار ... هذا علاوة على مجالس الصلح التي يعقدها كبار العاملين بالسوق كل ما قد يطرأ من مشكلات ، من خلال متابعة مدى الالتزام بالقواعد السابقة وردع الخارجين عليها ، وتجدر الاشارة إلى أن هذه المبادئ ما زال لأكثرها استمرارا وفاعلية بالسوق حتى الآن وان كانت النتائج تؤكد أن أهميتها للسوق بدت أكثر ضرورة في الماضي ، حيث كان تماثل السلع والبضائع الذي كان يصل إلى حد التطابق أحيانا يفرض ضرورة وجود مثل هذه الميكانيزمات الثقافية لتجاوز ما قد ينشأ من صراعات ، أما الآن فإن التنوع النسبي في بضائع هذه الأسواق بالمقارنة بالماضي نتيجة لتنوع مصادر الحصول

على البضائع ومن ثم تباين الأسعار وغير ذلك أصبحت تشكل أحد الميكانيزمات الجديدة ذات الصبغة الاقتصادية وهي تعمل جنبا إلى جنب مع الميكانيزمات التقليدية ذات الطابع الثقافي في الحفاظ على استقرار السوق وتوازنه (محمد الجوهري ، 2009 ، ص 310 – 311)

المبحث السادس : السوق في الجزائر .

المطلب الأول : السوق في العهد العثماني :

كانت توجد في الجزائر بعض الأسواق يعرض فيها الغرباء بضائعهم ، وهي لا تشبه تلك الأسواق الضخمة التي كانت موجودة قديما في بغداد أو في طهران والتي تحدث عنها المؤرخون العرب ، وكانت العادة المتبعة في هذه الأسواق منذ القديم هي أن الأجنبي أو الجزائري أو اليهودي يعرض فيها محلا أو عدة محلات بمجرد الحصول على رخصة بذلك ، ويعرض في أبوابها بضاعته ، وكان الزوار يكتفون بتقليب البضائع ، وقلما يشترون منها فالتجارة لم تكن مريحة في الجزائر وذلك لقلة البيع بحيث أن الجزائريين في هذه الفترة كانوا يعانون من الفقر ، زد على ذلك الأمراض والأوبئة التي كانت تفتك بالكثير منهم .

وكان في أسواق الجزائر العاصمة ، التي توجد في المكان الحالي لقصر الحكومة الكثير من الحرفيين الذي يقومون ببيع بعض الأشياء ، والتي تباع للقبائل المجاورة كالقبعات والسراويل والأحذية ... وكانت البضائع التي تحملها القوافل من بلاد القبائل ومن الجنوب زمن المغرب كالخضر والفواكه .

المطلب الثاني : السوق إبان الاحتلال الفرنسي .

كانت الأسواق في العهد الفرنسي تعمل أولا على التقريب في العلاقات القائمة بين المجتمعات المحلية التي تدخل أطرافا في نسق السوق ، وتعمل على تدعيم تماسك المجتمع المحلي وتضامنه في فرق البربر ، وثانيها كانت تقوم بدور رئيسي في نمو الحركة الوطنية في جبال الأطلسي فشمال افريقيا .

وكانت السوق عبارة عن مؤسسة قانونية اجتماعية سياسية و أحيانا دينية تخدم أساسا أهداف اقتصادية في بلاد القبائل كان الذهاب الى السوق هو بمثابة واجب على كل أفراد القبيلة كانت تعاقب الفرد الذي لا يذهب الى السوق بحجة أنه ليس لديه ما نشتريه أو يبيعه ، فكما هو ملاحظ فإن للسوق أهمية كبرى في حياة الانسان الجزائري بصفة خاصة والانسان العربي بصفة عامة ، بحيث أنه هو مكان التقاء السكان لتبادل الآراء والأفكار ومعرفة الأخبار السياسية زد على ذلك أنه مكان يلتقي فيه الأفراد ويبين التعليمات من السلطات الحاكمة (أحمد براح ، 1990 – 1991 ، ص 43 – 45).

المبحث السابع : التحليل السوسيولوجي للسوق .

من الملاحظ أن التحديدات السوق نركز على الجانب الاقتصادي في التبادلات وفي الأسعار ، وحسب الفوائد ، والنظر اليه في ضوء عمليات العرض والطلب ، أو البيع والشراء ، وقدرته على استيعاب ما ينتج من سلع أو ما يعرض من خدمات يتم تسويقها بأساليب متنوعة ، تراعي تقسيم المستهلكين في السوق الى قطاعات في ضوء خصائصهم الاقتصادية والديمغرافية ، والموقع الجغرافي لهم ، وغيرها .

كما جاءت التعريفات للسوق لا تحمل بطريقة مباشرة أي دلالة أو مغزى اجتماعي أو رمزي أو ثقافي ، ومن الملاحظ أيضا أن السوق تمثل أهمية كبيرة في التحليلات الاقتصادية والإدارية ، وفي بحوث التسويق في حين نجده قد حظي باهتمام ثانوي من قبل في التحليل السوسيولوجي علاوة على ماجده الآن في أن اهتمام علم الاجتماع بالسوق انما يكمل وجهات النظر السابقة ، لأنه يحاول التركيز على الجوانب الاجتماعية و الثقافية والرمزية له ، حيث ينظر علماء الاجتماع الى السوق على أنه موضوع يسهم في تقابل كل من المنتجين والمستهلكين ومعرفة كل منهم بالآخر فضلا على أنه يسهم في تعزيز تقوية الروابط الاجتماعية بينهم (كأفراد أو جماعات و مؤسسات ...) كما ينظرون الى العلاقات الاقتصادية على أنها تعتبر جزء من العلاقات الاجتماعية أو تعتبر عن أحد أشكالها المتعددة.

علاوة على ذلك يؤكد بعض علماء الاجتماع على أن السوق يعتبر بمثابة إطار يساعد على تقابل أو تفاعل الشركات أو الأطراف سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في عمليات السوق ، وبالتالي فالأسواق ليست مقصودة على عمليات اقتصادية ، كالعرض والطلب للسلع والمنتجات وقيام التبادلات الاقتصادية فقط .

فقط بل يسودها أشكال أخرى للتبادل والتفاعل الاجتماعي والثقافي والرمزي ربما يكون أكثر أهمية من التفاعل أو التبادل الاقتصادي .

و هكذا يعني السوق في النظرية الاجتماعية إنه إطار أو ميدان للتبادل وتنسيق الأنشطة بين أفراد وجماعات المجتمع ، ولقد اهتمت نظرية الصراع كثيرا بخصائص سوق العمل حيث يعد أحد أشكال الأسواق ، واعتبرته بمثابة الإطار للتبادل عبر المتكافئ للقوى الاجتماعية الذي تسيطر فيه جماعة ما أو طبقة اجتماعية على فائض عمل الأخرى .

و هكذا تخلص الدراسة الحالية إلى التحديد الاجرائي لمفهوم السوق بأنه إطار أو تنظيم تلتقي فيه قرارات كل أطراف التبادل في أشكالها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للسلعة أو منتج أو خدمة أو مهارة أو مورد مالي ، وذلك بصفة دائمة أو مؤقتة ، ويكون بين هذه الأطراف اتصال مباشر و آخر غير مباشر ، قد يكون نطاق هذه السوق محلية أو القومية وعالمية ، وبالتالي بتنوع مستواها ، كما يتنوع شكلها ، وبالتالي فهي ليست مقصورة على التبادل الاقتصادي وحده كما يتجسد في عمليات البيع والعرض و الطلب و الأسعار ، بل تتعداه إلى ما هو اجتماعي ورمزي و ثقافي كأشكال للتبادل تسود بين أعضاء وجماعات المجتمع ، وبين المجتمعات بعضها والبعض ، وكذلك بين الشركات والمؤسسات المحلية والعالمية كأطراف للتبادل (محمد الرامح ، 2008 ، ص 207 – 208).

المبحث الثامن : مشكلات الأسواق في المجتمعات النامية .

تعاني معظم أسواق المجتمعات النامية من مشكلات عديدة منها :

الغش التجاري والركود الاقتصادي ، الرشوة ، والفوضى المتزايدة ، وانخفاض جودة الكثير من السلع والمنتجات ، وانخفاض معدلات الانتاجية ، والقوة الشرائية بين سكان المجتمع ، علاوة على اغلاق الأسواق الخارجية في المجتمعات المتقدمة أمام بعض الصادرات من سلع ومنتجات المجتمعات النامية بحجة أنها غير مطابقة لمواصفات الجودة ، وفي المقابل تحاول المجتمعات المتقدمة ممارسة سياسة الإغريق لأسواق المجتمعات النامية بالسلع و المنتجات الأجنبية التي تؤدي إلى ضعاف المنتجات الوطنية .

فضلا عن ذلك ، تعتمد أسواق المجتمعات النامية على استيراد التكنولوجيا من المجتمعات المتقدمة ، علاوة على انخفاض الدخل من العمل وتزايد مخاطر البطالة بين السكان ، وما يصاحبها من مشكلات كالفقر و المعاناة والسرقة ويمكن تفسير هذه المشكلات في ضوء عدد من الأسباب التالية :

1- سيطرة بعض الممارسات الاحتكارية سواء لبعض الأشخاص من ذوي النفوذ أو بعض المؤسسات وغيرها من العناصر الطفيلية التي كثيرا ما تسئ إلى استخدام الموارد وتوزيعها على مختلف الأنشطة الاقتصادية ، علاوة على ممارستها التي تلحق أضرارا بالمستهلكين أو المنتجين للسلع والمتقدمين للخدمات من أفراد وجماعة المجتمعات النامية.

2- انتشار ما يعرف بالأسواق السوداء التي تتجه إليها الأشخاص للممارسة أنشطة غير مسموح بها قانونيا أو مخالفة لشروط الصناعة منها : التجارة في بعض السلع و المنتجات غير المتوافرة بالأسواق الرسمية .

3- ساعدت عولمة الأسواق ، وتحرير التجارة الخارجية على زيادة انفتاح الأسواق المحلية على الأسواق العالمية بل الاندماج فيها ، مما أدى إلى تحريرها من سلطة الدولة وما يصاحبها ذلك من الحد من فاعلية أي سياسات وطنية ويمكن أن تتخذها الحكومات في المجتمعات النامية لرعاية مصالحها القومية ومصالح الشرائح الطبقية الوسطى والدنيا.

4- أدى استخدام التكنولوجيا المرتكزة على كثافة المعلومات واستخدام الطاقة إلى تخفيض حجم العمالة وظهور مشكلة البطالة التكنولوجية ، وظهور السلع التخليفية التي تنخفض فيها نسبة المادة الخام الطبيعية في العناصر المكونة للسلعة أو المنتج .

5- تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات وتزايد سطوتها وممارستها الاقتصادية ومنافستها للصناعات والمنتجات الوطنية مما يعرض اقتصاد المجتمعات النامية ومصالح مواطنيها لمخاطر التنافس العالمي.

6- تزايد أعباء الديون الخارجية في المجتمعات النامية أدى إلى اضعاف قدرة أسواقها على المنافسة بالأسواق العالمية ، نظر لانعدام القدرة الذاتية على التمويل المالي للمشروعات والاستثمارات من أجل تطوير منتجاتها والارتفاع بمستوى جودتها .

7- عدم وجود سياسات وطنية تركز على ضرورة توطين التكنولوجيا المتطورة بدلا من الاعتماد على استيرادها ، خاصة في ظل غياب البرامج والسياسات المرتبطة بالتدريب والتعليم التي تعمل على تنمية قدرات الطاقة البشرية والارتفاع بمستوى مهاراتها سواء على المدى القريب أو البعيد ، علاوة على غياب التنسيق والربط بين مخرجات التعليم ومتطلبات أسواق العمل (محمد الرامح ،2008 ، ص 291 – 292).

خلاصة :

من خلال ما سبق نستنتج أن دراسة السوق من منظور سوسيولوجي مكنتنا من معرفة الوظيفة الاجتماعية للأسواق إضافة إلى الأهمية الكبرى للسوق في حياة الإنسان وكذلك معرفة أن السوق ليست فقط عبارة عن عمليات اقتصادية بل أخذت أشكال أخرى للتبادل والتفاعل الاجتماعي والثقافي .

الفصل الثالث: السوق

تمهيد :

تعتبر الأسواق من المرافق العمومية التي كانت ولاتزال ذات أهمية بالغة في حياة الأفراد والمجتمعات ، حيث تساعدهم على اعتناء الحاجات الضرورية ومستلزماتهم اليومية لذلك نجد أنها من الأماكن التي يقصدها الأفراد بشكل كبير ودائم .

ولهذا تطرقنا في هذا المبحث الذي هو تحت سوسيولوجيا الأسواق إلى عدة عناصر بدأنا بتعريف السوق ثم أنواع الأسواق ووظائفها ثم ذهبنا إلى معرفة أهمية دراسة الأسواق و أهدافها ، ثم أخذنا السوق كنسق للعلاقات الاقتصادية والاجتماعية و أنماط التفاعل الاجتماعي ، كما تطرقنا إلى تطور السوق في الجزائر خلال العهد العثماني وإبان الاحتلال الفرنسي ، وبعدها ذهبنا إلى التحليل السوسيولوجي للأسواق ولمشكلة السوق في البلدان النامية .

المبحث الأول : تعريف السوق .

هناك عدة تعاريف للسوق نذكر منها :

* يقصد بالسوق في كل من علمي الاقتصاد والاجتماع مساحة أو منطقة يتم فيها تبادل بضائع محددة بين بائعين ومشترين وتنقسم هذه البضائع إلى نوعين هما السلع والخدمات ويطلق مصطلح العرض على مجمل الكمية المنتجة والمعروضة للشراء من بضاعة ما في حين أن مجمل الكمية المطلوبة شراؤها يطلق عليها الطلب (عاطف غيث ، 2006 ، ص 24)

* يعرف السوق بأنه ترتيب أو تنظيم جماعي يتفاعل في إطاره المنتجون والمشترون لتحديد الأسعار والكميات من السلع والخدمات التي يجب انتاجها وتختلف هذه العملية من سوق لآخر تبعا لنوعية السوق و المنتجين والمشترين فيه وتبين الأدبيات أن هناك مجموعة من التصنيفات التي تقسم على أساسها الأسواق فوفقا لمعيار الموقع الجغرافي (إياد عبد الفتاح النسور ، 2010 ، ص 186).

مطلب الأول : السوق الدائمة :

وهو المكان المحدد داخل القرية التي توجد فيه الجوانب التجارية ، وفي هذا المكان يتخذ البائعون واقع لعرض بضائعهم ويجتمع فيه الناس ، وقد يأتي بعضهم من قرى مجاورة لعدم توفر سلع معينة .

مطلب الثاني :السوق الأسبوعية :

وهي التي تقام في القرى في يوم محدد من أيام الأسبوع ، يأتي إليها الناس من عدة قرى مجاورة منتشرة في منطقة واحدة أو من مناطق بعيدة وتقام فيها هي الأخرى ، وفي بعضها أسواق مماثلة على التوالي كل في يوم محدد من أيام الأسبوع .

مطلب الثالث : السوق الموسمي :

وهي ترتبط بمكان معين ومحدد في الأعياد والاحتفالات الدينية فرص التبادل الاقتصادي نتيجة لاجتماع عدد كبير من الناس من مختلف القرى والبلدان (وسامة محمد الغولي ، 1993 ، ص 138) .

مطلب الرابع : الأسواق المحلية والأسواق القومية :

قديما كان يتحدد السوق ضمن إطار إقليمي أو جغرافي ، وذلك على مستوى مختلف المناطق داخل إطار الدولة الواحدة ، ورغم ما طرأ على هذا من تغير نتيجة للتحولات التي شهدتها الأسواق المعاصرة حاليا ، إلا أنه يمكن القول بأن هذا التحديد الجغرافي لأسواق بعض المناطق مازال معمولا به داخل إطار المجتمع الواحد ، كأن يقال سوق قرية ما أو منطقة كذا ، والذي يتحدد له يوم معين خلال أيام الأسبوع ، وعادة ما يشار إليه بالسوق المحلي وذلك ما يعرف بالسوق الخارجي أو على المستوى القومي الأكبر.

مطلب الخامس : أسواق الفقراء :

بالطبع فقد لوحظ في الآونة الأخيرة انتشار أسواق الفقراء ، وهي أسواق للباعة المتجولين والموجودين على أرصفة الشوارع أحيانا ، وفي الطرقات أحيانا أخرى في بعض الأماكن المخصصة لها ، وهي مجملها تعتبر منافسا قويا للأسواق الأغنياء حيث يوجد في كل دولة من العالم بعض الأسواق التي تتعامل مع الأشياء المستعملة ، والتي يطلق عليها أسواق المستعمل من كل أنواع السلع والمنتجات حتى السيارات ومكوناتها و بالتالي فهي ليست مقصورة على المجتمعات النامية بل نجدها تنتشر في أروبا ، خاصة في الدول التي تعيش فيها أقليات مهاجرة من دول نامية .

مطلب سادس : أسواق الأغنياء :

وعلى الطرف المقابل نجد هناك أسواق للأغنياء تعتبر منها المحلات الشهيرة وذات السمعة العالية المنتشرة في الكثير من الأماكن والمناطق الراقية ، والتي تعرض فيها السلع والمنتجات الجديدة ، والماركات العالمية المعروفة ، وذات الجودة العالية والقيمة المرتفعة ، والمتميزة لمن يرتديها أو يستخدمها ويستحوذ عليها ، وهي عادة ما تستخدم كرموز أو مؤثرات لتحديد المكانة الاجتماعية ، والاقتصادية المتميزة لأصحابها (محمد الرامح ،2008 ، ص 230 – 232.).

المبحث الثالث : وظائف السوق .

للسوق خمسة وظائف أساسية تتمثل فيما يلي :

مطلب الأول : تحديد الأثمان أو قيم المبادلة :

والتي تسود العلاقات بين المنتجين والمستهلكين ، فالثمن هو أساس اتخاذ القرارات من جانب العناصر المتقابلة في السوق ، وأن المبادلة بين المنتجين و المستهلكين تتم في السوق من خلال تقديم سلع وخدمات مقابل النقود.

مطلب الثاني : تخصيص الموارد :

ولفظ تخصيص في اللغة العربية قد يبدو غريبا ولكنه يعني في الاقتصاد مفهوم تنظيم الانتاج وهو التنظيم الذي يعتمد على استخدام الأمثل أي كيفية استخدام الموارد بالصورة التي تحقق أحسن نتيجة ممكنة ويترتب على هذا المفهوم عدة خطوات منها :

1- تحديد حجم هذا الانتاج كما ونوعا .

2- تقدير وتوفير الموارد وعناصر الانتاج اللازمة لهذا الانتاج .

3- الاختبار الفني طريقة الانتاج المثلى التي تحقق الحصول على أحسن نتيجة ممكنة .

4- طرح المنتجات في التداول وتحديد أنماطها .

مطلب الثالث : التوزيع :

ويتعلق بتوزيع أو المنتجات التي أصبحت سلعا وخدمات بين المستهلكين فالإنتاج الرأسمالي إذا كان يتحدد على أساس رغبات المستهلكين فلا بد أن يتوجه عند اتمامه إلى هؤلاء المستهلكين أي التوزيع يتم هنا من خلال السوق ، ويرتبط بأثمان السلع وبقدرات المستهلكين أي قوتهم الشرائية و بمدى العلاقة بين الاستهلاك والادخار ، ومدى قدرة السلع الخدماتية على اشباع حاجياتهم .

مطلب الرابع : كفاءة أداء السوق لوظائفه الثلاثة السابقة :

وهي وظيفة تحقيق التوازن بين قوى العرض والطلب ، وما يترتب على ذلك من تحديد الأثمان التي يجب أن تسوق وكذلك الكميات التي يمكن انتاجها واستهلاكها .

مطلب الخامس : قدرة السوق على مواجهة المستقبل :

أي التنبؤ ، ففي السوق يتحدد الاستهلاك كما يتحدد الاستثمار والفائض أي احتياجات التحديد والتوزيع في الطاقة الانتاجية لمواجهة زيادة الطلب المتوقع فوظيفة السوق هي التوفيق بين الطلب والعرض بالرغم من اختلاف المراحل الزمنية بينهما (محمد الرامح ،2008 ، ص 137 – 140) .

المبحث الرابع : أهمية دراسة الأسواق و أهدافها .

المطلب الأول : أهمية دراسة الأسواق :

تحظى دراسة الأسواق في علم الاجتماع بأهمية خاصة لأنها لا تمثل للسوسيولوجيين أماكن للبيع والشراء ، أو لتبادل السلع والخدمات ، بل هي توضح بعض جوانب شبكة العلاقات الاجتماعية ، وتعكس في مجملها المظاهر المتعددة لطبيعة الحياة الانسانية ، وما طرأ عليها من تغيرات تكون أكثر وضوحا من حيث ظهورها في الأسواق ، وبالتالي فهي تمثل الوجه الحضاري لاقتصاديات جميع الدول ، وثقافتها بمكوناتها المادية والمعنوية وتعتبر أيضا بمثابة حلقة الاتصال بين مختلف القطاعات والنظم التي يتكون منها المجتمع الواحد ، وبين المجتمعات بعضها وبعض على المستويين المحلي والعالمي .

كما يعتبر موضوع الأسواق من بين القضايا البحثية و الملحة في لبوقت الحالي نظرا لما تفرضه كل من ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والعولمة من تحديات عديدة تواجه الباحثين في علم الاجتماع ، وغيرهم من المسؤولين سواء عن إدارة الأوضاع و الشؤون الداخلية أو التخطيط لها على مستوى المحلي والقومي ، وذلك في تفاعلها مع غيرها من الأوضاع العالمية المتغيرة ، و التطورات والتكنولوجية السريعة التي أخذت تنعكس آثارها على الأسواق باعتبارها تمثل في حد ذاتها أحد الأنساق التي تتفاعل مع غيرها من الأنساق الفرعية في المجتمع .

وتبرز الأهمية المجتمعية لدراسة الأسواق في أن معظم الدول العربية بصفة عامة ، والنفطية منها بصفة خاصة لا تزال تعتمد بدرجة كبيرة على الأسواق الخارجية في احتياجاتها المتنوعة (سلع منتجات ، تكنولوجيا ...)

عن طريق محاولة إستيرادها من الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة الأمر الذي يجعل أسواقنا العربية عرضة للتقلبات الاقتصادية و الأحداث السياسية التي تقع خارج حدودها ، مما يؤدي ذلك إلى التأثير على قدرة كفاءة السياسات الاقتصادية الوطنية التي تتبناها الدولة اعتمادا في ذلك على استخدام أدوات وخطط اقتصادية هامة لتوجيه اقتصادياتها نحو الترشيد وتدعيم الاستقرار الاقتصادي لها على المدى البعيد .

فضلا عن ذلك ، يواكب الاهتمام بدراسة الأسواق ، ما يتم تنفيذه حاليا في العالم العربي عامة ، والمجتمع المصري خاصة من برامج للإصلاح الاقتصادي تستلزم أحيانا ضرورة احداث تعديلات في خططها ، وفي أحيان أخرى تتطلب إحداث تغييرات في سياساتها الاقتصادية و برامجها التي تنفذها ومن ثمة ينعكس آثار كل ذلك على احداث تغيرات في شكل و خصائص أسواقها وذلك لكي تتلائم مع ما يحدث من تغيرات داخلية أو غيرها الخارجية في الأسواق العالمية (محمد الرامح ، 2008 ، ص 211 -212).

المطلب الثاني : أهداف دراسة الأسواق .

تتحدد أهداف دراسة الأسواق المعاصرة على النحو التالي :

1- التعرف على أهم الملامح والخصائص البنائية العامة التي تتميز بها الأسواق في الوقت الراهن .

2- الكشف عن طبيعة العلاقة بين الدولة والأسواق على المستوى المحلي من ناحية ، وعلاقاتها بغيرها من الأسواق الخارجية على المستوى العالمي من ناحية أخرى ، نظرا لما يوجد من علاقة تفاعلية تقوم بين الأسواق والدول من جانب ، وبينها وبين النظام الاقتصادي العالمي من جانب آخر .

3- بلورة الأبعاد الاجتماعية والثقافية للأسواق من أجل التوصل إلى فه أعمق وشامل للأسواق من خلال تقديم رؤية سوسيولوجيا لملامح مختلف أشكال الأسواق التي تسود الوقت الراهن ، وما طرأ عليها من تغيرات وعلاقة ذلك بما تؤديه الأسواق من وظائف لبعض الفئات والشرائح الطبقية بالمجتمع .

4- رصد بعض الآثار التي تمارسها العولمة على أسواق المجتمعات النامية عامة والعربية منها خاصة .(محمد الرامح ، 2008 ، ص 2012) .

المبحث الخامس : السوق كنسق للعلاقات الاقتصادية والاجتماعية و أنماط التفاعل الاجتماعي .

– أتساقا مع ما تقدم حول خصوصية السوق كمجتمع محلي متكامل يتسم بكثافة العلاقات الاقتصادية والاجتماعية وأنماط التفاعل الاجتماعي تبلورت مجموعة من القواعد و المبادئ الأساسية المتفق عليها بين العاملين بالسوق ، تنظم أنماط التفاعل والعلاقات الاجتماعية وتعمل كميكانيزمات لحفظ التوازن داخل السوق ، وتشمل هذه المبادئ قواعد خاصة بتحديد العلاقات بين العاملين بالسوق بعضهم بالبعض الآخر ، و أخرى خاصة بتحديد أنماط العلاقة بينهم وبين رواد السوق من مستهلكين وتجار ووسطاء التجارة ... الخ .

ويتضمن هذه القواعد : المناداة ، المساومة ، وفي الأسعار ، التكامل الاقتصادي بين وحدات السوق ، الاتفاق المسبق على الأسعار ، المعايير التي تحدد نمط العلاقة بالمستهلك ، استفتاح الجار ... هذا علاوة على مجالس الصلح التي يعقدها كبار العاملين بالسوق كل ما قد يطرأ من مشكلات ، من خلال متابعة مدى الالتزام بالقواعد السابقة وردع الخارجين عليها ، وتجدر الاشارة إلى أن هذه المبادئ ما زال لأكثرها استمرارا وفاعلية بالسوق حتى الآن وان كانت النتائج تؤكد أن أهميتها للسوق بدت أكثر ضرورة في الماضي ، حيث كان تماثل السلع والبضائع الذي كان يصل إلى حد التطابق أحيانا يفرض ضرورة وجود مثل هذه الميكانيزمات الثقافية لتجاوز ما قد ينشأ من صراعات ، أما الآن فإن التنوع النسبي في بضائع هذه الأسواق بالمقارنة بالماضي نتيجة لتنوع مصادر الحصول على البضائع ومن ثم تباين الأسعار وغير ذلك أصبحت تشكل أحد الميكانيزمات الجديدة ذات الصبغة الاقتصادية وهي تعمل جنبا إلى جنب مع الميكانيزمات التقليدية ذات الطابع الثقافي في الحفاظ على استقرار السوق وتوازنه (محمد الجوهري ، 2009 ، ص 310 – 311)

المبحث السادس : السوق في الجزائر .

المطلب الأول : السوق في العهد العثماني :

كانت توجد في الجزائر بعض الأسواق يعرض فيها الغرباء بضائعهم ، وهي لا تشبه تلك الأسواق الضخمة التي كانت موجودة قديما في بغداد أو في طهران والتي تحدث عنها المؤرخون العرب ، وكانت العادة المتبعة في هذه الأسواق منذ القديم هي أن الأجنبي أو الجزائري أو اليهودي يعرض فيها محلا أو عدة محلات بمجرد الحصول على رخصة بذلك ، ويعرض في أبوابها بضاعته ، وكان الزوار يكتفون بتقليب البضائع ، وقلما يشترون منها فالتجارة لم تكن مربحة في الجزائر وذلك لقلة البيع بحيث أن الجزائريين في هذه الفترة كانوا يعانون من الفقر ، زد على ذلك الأمراض والأوبئة التي كانت تفتك بالكثير منهم .

وكان في أسواق الجزائر العاصمة ، التي توجد في المكان الحالي لقصر الحكومة الكثير من الحرفيين الذي يقومون ببيع بعض الأشياء ، والتي تباع للقبائل المجاورة كالقبعات والسراويل والأحذية ... وكانت البضائع التي تحملها القوافل من بلاد القبائل ومن الجنوب زمن المغرب كالخضر والفواكه .

المطلب الثاني : السوق إبان الاحتلال الفرنسي .

كانت الأسواق في العهد الفرنسي تعمل أولا على التقريب في العلاقات القائمة بين المجتمعات المحلية التي تدخل أطرافا في نسق السوق ، وتعمل على تدعيم تماسك المجتمع المحلي وتضامنه في فرق البربر ، وثانيها كانت تقوم بدور رئيسي في نمو الحركة الوطنية في جبال الأطلسي فشمال افريقيا .

وكانت السوق عبارة عن مؤسسة قانونية اجتماعية سياسية و أحيانا دينية تخدم أساسا أهداف اقتصادية في بلاد القبائل كان الذهاب الى السوق هو بمثابة واجب على كل أفراد القبيلة كانت تعاقب الفرد الذي لا يذهب الى السوق بحجة أنه ليس لديه ما نشتريه أو يبيعه ، فكما هو ملاحظ فإن للسوق أهمية كبرى في حياة الانسان الجزائري بصفة خاصة والانسان العربي بصفة عامة ، بحيث أنه هو مكان التقاء السكان لتبادل الآراء والأفكار ومعرفة الأخبار السياسية زد على ذلك أنه مكان يلتقي فيه الأفراد ويبين التعليمات من السلطات الحاكمة (أحمد براح ، 1990 – 1991 ، ص 43 – 45).

المبحث السابع : التحليل السوسيولوجي للسوق .

من الملاحظ أن التحديدات السوق نركز على الجانب الاقتصادي في التبادلات وفي الأسعار ، وحسب الفوائد ، والنظر اليه في ضوء عمليات العرض والطلب ، أو البيع والشراء ، وقدرته على استيعاب ما ينتج من سلع أو ما يعرض من خدمات يتم تسويقها بأساليب متنوعة ، تراعي تقسيم المستهلكين في السوق الى قطاعات في ضوء خصائصهم الاقتصادية والديمغرافية ، والموقع الجغرافي لهم ، وغيرها .

كما جاءت التعريفات للسوق لا تحمل بطريقة مباشرة أي دلالة أو مغزى اجتماعي أو رمزي أو ثقافي ، ومن الملاحظ أيضا أن السوق تمثل أهمية كبيرة في التحليلات الاقتصادية والإدارية ، وفي بحوث التسويق في حين نجده قد حظي باهتمام ثانوي من قبل في التحليل السوسيولوجي علاوة على ماجده الآن في أن اهتمام علم الاجتماع بالسوق انما يكمل وجهات النظر السابقة ، لأنه يحاول التركيز على الجوانب الاجتماعية و الثقافية والرمزية له ، حيث ينظر علماء الاجتماع الى السوق على أنه موضوع يسهم في تقابل كل من المنتجين والمستهلكين ومعرفة كل منهم بالآخر فضلا على أنه يسهم في تعزيز تقوية الروابط الاجتماعية بينهم (كأفراد أو جماعات و مؤسسات ...) كما ينظرون الى العلاقات الاقتصادية على أنها تعتبر جزء من العلاقات الاجتماعية أو تعتبر عن أحد أشكالها المتعددة.

علاوة على ذلك يؤكد بعض علماء الاجتماع على أن السوق يعتبر بمثابة إطار يساعد على تقابل أو تفاعل الشركات أو الأطراف سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في عمليات السوق ، وبالتالي فالأسواق ليست مقصودة على عمليات اقتصادية ، كالعرض والطلب للسلع والمنتجات وقيام التبادلات الاقتصادية فقط .

فقط بل يسودها أشكال أخرى للتبادل والتفاعل الاجتماعي والثقافي والرمزي ربما يكون أكثر أهمية من التفاعل أو التبادل الاقتصادي .

و هكذا يعني السوق في النظرية الاجتماعية إنه إطار أو ميدان للتبادل وتنسيق الأنشطة بين أفراد وجماعات المجتمع ، ولقد اهتمت نظرية الصراع كثيرا بخصائص سوق العمل حيث يعد أحد أشكال الأسواق ، واعتبرته بمثابة الإطار للتبادل عبر المتكافئ للقوى الاجتماعية الذي تسيطر فيه جماعة ما أو طبقة اجتماعية على فائض عمل الأخرى .

و هكذا تخلص الدراسة الحالية إلى التحديد الاجرائي لمفهوم السوق بأنه إطار أو تنظيم تلتقي فيه قرارات كل أطراف التبادل في أشكالها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للسلعة أو منتج أو خدمة أو مهارة أو مورد مالي ، وذلك بصفة دائمة أو مؤقتة ، ويكون بين هذه الأطراف اتصال مباشر و آخر غير مباشر ، قد يكون نطاق هذه السوق محلية أو القومية وعالمية ، وبالتالي بتنوع مستواها ، كما يتنوع شكلها ، وبالتالي فهي ليست مقصورة على التبادل الاقتصادي وحده كما يتجسد في عمليات البيع والعرض و الطلب و الأسعار ، بل تتعداه إلى ما هو اجتماعي ورمزي و ثقافي كأشكال للتبادل تسود بين أعضاء وجماعات المجتمع ، وبين المجتمعات بعضها والبعض ، وكذلك بين الشركات والمؤسسات المحلية والعالمية كأطراف للتبادل (محمد الرامح ، 2008 ، ص 207 – 208).

المبحث الثامن : مشكلات الأسواق في المجتمعات النامية .

تعاني معظم أسواق المجتمعات النامية من مشكلات عديدة منها :

الغش التجاري والركود الاقتصادي ، الرشوة ، والفوضى المتزايدة ، وانخفاض جودة الكثير من السلع والمنتجات ، وانخفاض معدلات الانتاجية ، والقوة الشرائية بين سكان المجتمع ، علاوة على اغلاق الأسواق الخارجية في المجتمعات المتقدمة أمام بعض الصادرات من سلع ومنتجات المجتمعات النامية بحجة أنها غير مطابقة لمواصفات الجودة ، وفي المقابل تحاول المجتمعات المتقدمة ممارسة سياسة الإغريق لأسواق المجتمعات النامية بالسلع و المنتجات الأجنبية التي تؤدي إلى ضعاف المنتجات الوطنية .

فضلا عن ذلك ، تعتمد أسواق المجتمعات النامية على استيراد التكنولوجيا من المجتمعات المتقدمة ، علاوة على انخفاض الدخل من العمل وتزايد مخاطر البطالة بين السكان ، وما يصاحبها من مشكلات كالفقر و المعاناة والسرقة ويمكن تفسير هذه المشكلات في ضوء عدد من الأسباب التالية :

1- سيطرة بعض الممارسات الاحتكارية سواء لبعض الأشخاص من ذوي النفوذ أو بعض المؤسسات وغيرها من العناصر الطفيلية التي كثيرا ما تسئ إلى استخدام الموارد وتوزيعها على مختلف الأنشطة الاقتصادية ، علاوة على ممارستها التي تلحق أضرارا بالمستهلكين أو المنتجين للسلع والمتقدمين للخدمات من أفراد وجماعة المجتمعات النامية .

2- انتشار ما يعرف بالأسواق السوداء التي تتجه إليها الأشخاص للممارسة أنشطة غير مسموح بها قانونيا أو مخالفة لشروط الصناعة منها : التجارة في بعض السلع و المنتجات غير المتوافرة بالأسواق الرسمية .

3- ساعدت عولمة الأسواق ، وتحرير التجارة الخارجية على زيادة انفتاح الأسواق المحلية على الأسواق العالمية بل الاندماج فيها ، مما أدى إلى تحريرها من سلطة الدولة وما يصاحبها ذلك من الحد من فاعلية أي سياسات وطنية ويمكن أن تتخذها الحكومات في المجتمعات النامية لرعاية مصالحها القومية ومصالح الشرائح الطبقية الوسطى والدنيا .

4- أدى استخدام التكنولوجيا المرتكزة على كثافة المعلومات واستخدام الطاقة إلى تخفيض حجم العمالة وظهور مشكلة البطالة التكنولوجية ، وظهور السلع التخليفية التي تنخفض فيها نسبة المادة الخام الطبيعية في العناصر المكونة للسلعة أو المنتج .

5- تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات وتزايد سطوتها وممارستها الاقتصادية ومنافستها للصناعات والمنتجات الوطنية مما يعرض اقتصاد المجتمعات النامية ومصالح مواطنيها لمخاطر التنافس العالمي.

6- تزايد أعباء الديون الخارجية في المجتمعات النامية أدى إلى اضعاف قدرة أسواقها على المنافسة بالأسواق العالمية ، نظر لانعدام القدرة الذاتية على التمويل المالي للمشروعات والاستثمارات من أجل تطوير منتجاتها والارتفاع بمستوى جودتها .

7- عدم وجود سياسات وطنية تركز على ضرورة توطين التكنولوجيا المتطورة بدلا من الاعتماد على استيرادها ، خاصة في ظل غياب البرامج والسياسات المرتبطة بالتدريب والتعليم التي تعمل على تنمية قدرات الطاقة البشرية والارتفاع بمستوى مهاراتها سواء على المدى القريب أو البعيد ، علاوة على غياب التنسيق والربط بين مخرجات التعليم ومتطلبات أسواق العمل (محمد الرامح ،2008 ، ص 291 – 292).

خلاصة :

من خلال ما سبق نستنتج أن دراسة السوق من منظور سوسيولوجي مكنتنا من معرفة الوظيفة الاجتماعية للأسواق إضافة إلى الأهمية الكبرى للسوق في حياة الإنسان وكذلك معرفة أن السوق ليست فقط عبارة عن عمليات اقتصادية بل أخذت أشكال أخرى للتبادل والتفاعل الاجتماعي والثقافي .

الفصل الثاني: دور المرأة في الأسرة:

تمهيد :

تمثل الأسرة الخلية الأساسية في المجتمع الإنساني تقوم بحفظ وما يتبعه من النظم الاجتماعية ولا يقوم مقامها جهاز لآخر بعملية التنشئة الاجتماعية .
والمرأة كالرجل في تكوين الأسرة فهي عمادها ومبعث سعادتها فإذا كانت صالحة أقامت بيتها على نظام وطيد وبثت فيه روح الحياة وعنيت بتربية أبنائها و إذا كانت المرأة صالحة صلح النسق الاجتماعي وإذا كانت فاسدة بذرت في بيتها بذور الفساد وتصبح علة داخل الأسرة وتخلق بعض المشكلات التي تؤثر بذورها على أفراد هذه الأسرة بصفة خاصة وعلى المجتمع بصفة عامة .
ولهذا فقد تطرقنا في هذا الفصل إلى الدور الذي تقوم به المرأة داخل الأسرة الاجتماعي والاقتصادي ودورها داخل الأسرة الجزائرية .
كما تطرقنا إلى مفهوم الأسرة وأهميتها وخصائصها ووظائفها وبنيتها وبعدها انتقلنا إلى المشكلات الأسرية حيث وضعنا لها تعريف ثم صنفنا هذه المشكلات وفي الأخير تطرقنا إلى أسبابها والعوامل المؤدية إلى التوافق معها .

المبحث الأول : مفهوم الأسرة

لأسرة عدة مفاهيم من بينها :
- يعرفها " كونت " بأنها الخلية الأولى من جسم المجتمع ، وأنها النقطة الأولى التي يبدأ منها التطور ، وأنها الوسط الطبيعي الاجتماعي الذي ترعرع فيه الفرد (السيد عبد العاطي وآخرون ، 1999 ،ص33).
- يعرفها " هربت سبنسر " الوحدة البيولوجية الاجتماعية (عبد الحميد السيد منصور ، 2000 ،ص07)
- يعرفها " بيرجس " هي عبارة عن جماعة من الأشخاص تربطهم روابط الزواج أو الدم أو التبني ويكونون بيتا واحدا ويتعاملون مع بعضهم البعض في إطار الأدوار الاجتماعية المحددة كزوج و أب و أم وأبن و ابنة و أخ و أخت وهو يخلقون لأنفسهم ثقافة عامة مميزة (عبد الفتاح تركي موسى ،د س ، ص 18).
- ويعرفها عبد المنعم شوقي : " وهي نسق اجتماعي يقوم على :
* معيشة رجل و امرأة أو أكثر معا في مكان مشترك .
* قيام علاقة جنسية يقرها الدين والمجتمع .
* إنجاب أطفال ورعايتهم .
* سلسلة من الحقوق والواجبات " حقوق الزوج والزوجة والأولاد وواجباتهم إزاء الغير (سلوى عثمان ألصديقي و آخرون ، 2004 ، ص 19).

- تعرفها نساء خولي :" الأسرة جماعة اجتماعية أساسية ودائمة ونظام اجتماعي رئيسي وهي ليست أساس وجود المجتمع فحسب بل مصدر الأخلاق والدعامة الأولى لضبط السلوك والإطار الذي يتلقى فيه الإنسان أول دروس الحياة الاجتماعية (إبراهيم ياسين الخطيب ، 2003 ، ص 169).

- وجاء في معجم علم الاجتماع " أن الأسرة هي عبارة عن جماعة من الأفراد يرتبطون معا بروابط الزواج و الدم و التبني ، ويتفاعلون معا وقد يتم هذا التفاعل بين الزوج والزوجة ، وبين الأم والأب والأبناء ،ويكون منهم جميعا وحدة اجتماعية تتميز بخصائص معينة (عبد القادر القصير ،1999 ، ص 25).

المبحث الثاني : الأسرة أهميتها ووظائفها وبنيتها :

المطلب الأول : أهمية الأسرة :

إذا تتبعنا التطور التاريخي الذي مرت به الأسرة فإننا نرى أن الأسرة في تطورها تنتج بصورة عفوية ولكن تخضع للقواعد يمكننا التأكد منها فالأسرة منذ البداية تتأثر بظروف المجتمع الذي يحيط بها فهي ترتبط بالواقع الاجتماعي ، وبالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والدينية ، والملاحظة أن المؤسسات المتخصصة الحديثة تستطيع أداء معظم الوظائف التي كانت تؤديها الأسرة في الماضي بنفس الكفاءة إن لم يكن بشكل أكفأ ولكن هل يعتبر دور هذه المؤسسات يمثل تقلص لدور الأسرة وتخليها عن بعض وظائفها ولكن الحقيقة تؤكد أن دور الأسرة لا يقل تقلصا حقيقيا بل أن الأسرة دورها و أهميتها الحقيقية في المجتمع المعاصر في تحقيق وظائفها نحو بناء وتنمية شخصية الفرد وتغذيته بالمشاعر والأحاسيس التي تمكن الفرد من مواجهة مشكلاته ، وترتبط الأسرة بروابط وثيقة الصلة بمختلف النظم الاجتماعية طبقا لعادات وتقاليد ومعايير هذه النظم السائدة في المجتمع وهي رابطة تتم على توافق الأسرة من هذه النواحي وتتمكن من تأدية دورها ووظائفها بصورة متبادلة من التعاون والتوازن بين الأسرة والمجتمع معا .

يقول " ماكيفروبيدج" : لا يوجد بين التنظيمات التي تحتويها المجتمع ، الكبير منها أو الصغير ، ما يفوق الأسرة في قوة أهميتها الاجتماعية ، فهي تؤثر في حياة المجتمع بأكملها بأساليب متعددة ، كما أن صدى التغيرات التي تطرأ عليها تتردد في الهيكل الاجتماعي برمته (عبد المنصف حسين علي رشوان ، 2008 ، ص 17).

- ويؤكد زهران " أن الأسرة تلعب دورا خطيرا في مرحلة الطفولة وستظل على الأقل طوال مرحلة المراهقة ... ويتأثر السلوك الاجتماعي للمراهق إلى حد كبير باتجاهات أسرته وجنسه وشخصيته " (محمد جابر محمد رمضان 2005 ، ص 28).

المطلب الثاني : خصائص الأسرة ووظائفها .

أولا : خصائص الأسرة :

تتميز الأسرة بعدد من الخصائص البارزة هي :

الأسرة ليست من صنع الفرد ، ولا هي خاضعة في تطورها لما يريده القادة والمشرعون ، أو يرتضيه لها منطق العقل الفردي ، بل إنما تنبعث من تلقاء نفسها عن العقل الجمعي (عبد القادر القصير ، 1999 ،ص 61).

- تتميز بالعمومية حيث نجد الأسرة أكثر الظواهر اجتماعية عمومية وانتشارا في المجتمع الإنساني .

- الحجم المحدود فهي بالضرورة جماعة محدودة الحجم لذلك فهي أصغر الكل ، أقصيت بالنظم الأخرى وهي نواة الحياة الاجتماعية .

- الأسرة دائمة ومؤقتة فهي دائمة من حيث كونها نظاما موجودا في كل مجتمع إنساني وفي كل زمان ومكان وهي مؤقتة من حيث أنها تأخذ في الانهيار عندما يتزوج الأبناء ،

وعلى حالة موت الزوج أو الزوجة وتنهار تماما وتختفي بموت الزوجين (عبد الله الراشد ، 2006 ، ص 122).
- الأسرة وحدة التفاعل الاجتماعي المتبادل بين الأفراد الأسرة الذين يقومون بتأدية الأدوار والواجبات المتبادلة بين عناصر الأسرة بهدف إشباع الحاجات الاجتماعية والنفسية والاقتصادية لأفرادها .
- الأسرة هي الخلية الأولى في المجتمع ينصهر فيها كيان الفرد ، ومن مجموعها يتألف المجتمع ، كما أنها تعتبر من وسائل الضبط الاجتماعي (حسين عبد الحميد أحمد رشوان ، 2003 ،ص 75).
- للأسرة نظام اقتصادي خاص من حيث الاستهلاك وإنتاج الأفراد لتأمين وسائل المعيشة للمستقبل القريب للأفراد الأسرة (أحمد عبد اللطيف ، أبو أسعد ، 2011 ،ص 44).

ثانيا : وظائف الأسرة .

تقوم الأسرة بعدد من الوظائف الأساسية هي الوظيفة الجنسية ووظيفة الإنجاب والتكاثر والوظيفة الاقتصادية والتربوية .

1- **الوظيفة الجنسية :**

إن الأسرة هي النظام الرئيسي التي من خلالها يشبع الفرد رغباته الجنسية ولا عجب إذا لا حظنا أن كثيرا من حالات الطلاق تتم بسبب الضعف الجنسي وهذا يمكن القول أن الوظيفة الجنسية تؤدي إلى تقوية العلاقة الاجتماعية بين الزوج والزوجة (عبد الله راشد ، 2006 ، ص 123).

2- **الوظيفة التكاثرية أو الإنجاب :**

لقد تبين بصورة واضحة أن أقوى علاقة اجتماعية تجمع بين فردين هي علاقة الأم بطفلها وتلك علاقة عميقة تقوم على أسس فيسيولوجية تتمثل في الحمل والولادة ، بالإضافة إلى دوافع نفسية قوية مثل دافع الأمومة ولذلك تتفانى الأم في العناية بطفلها ويقوم الأب و الأشقاء و أخوات الطفل بأدوار أخرى هي الرعاية الجسمية للطفل حديث الولادة ، حتى لا يكون هناك مشاكل و أمراض على الطفل ( )

وفي هذا تقول العلامة " ما جريت ميد " لقد تبين بصورة واضحة أن الأطفال الذين يوضعون في مؤسسات خاصة بعد الولادة تصيبهم مشاكل و أمراض كثيرة رغم رعايتهم رعاية جسمية جيدة ، إذ أن هناك آثار سيئة جدا على الأطفال الذين يفضلون عن أمهاتهم بعد الولادة ، ومن أمثلة ذلك التأخر العقلي والإخفاق في تعلم الكلام والبلادة وفقد الإحساس والنكوص و أحيانا الموت (حسين عبد الحميد أحمد رشوان ، 2007 ،ص 101 – 103)

3- **الوظيفة الاقتصادية :**

تلعب الأسرة أهمية كبيرة فهي الوحدة الإنتاجية اقتصادية أساسية فأعضاؤها يعملون يتعاونون معا ويشاركون في عملية الإنتاج ، وفي عصرنا الحالي تمثل الأسرة وحدة إنتاجية استهلاكية في الريف ووحدة استهلاكية في المدن ، وقد أدى التفوق الجسمي للرجل على المرأة إلى تقسيم العمل بينهما ، واختص الذكور بالإسهام في الحياة الاقتصادية بالأعمال التي تحتاج إلى القوة مثل قطع الأخشاب والأحجار والصيد وبناء المنزل ولا يعوقه في عمله الأعباء الفيسيولوجية المترتبة على الحمل والولادة والرضاعة والدورة الشهرية وهي الأعباء الملقاة على عاتق المرأة أما النساء فهي تؤدي الأعمال

المنزلية يضاف إليها الأعمال الصغيرة كجمع الخضروات وإحضار الماء وإعداد الطعام وصناعة الثياب والأدوات ، كما أن الأسرة توفر للطفل أكبر قدر من الحنان والعطف ، وذلك يتوقف على قدر كبير من التكامل الانفعالي والعاطفي عند أعضاء الأسرة على مبلغ ما يتوفر لهم إشباع لرغباتهم المتعددة ، ويلاحظ أن هذا الإشباع لا يقتصر على الأطفال فقط (السيد عبد العاطي ، 2002 ، ص 13).

4- الوظيفة التربوية :

تكسب الأسرة الطفل الكثير من العادات الاجتماعية والتقاليد الأخلاقية والدينية وكذلك مصالحه وكمية هائلة من التراث الاجتماعي والخبرات والمهارات ، ولا بد للطفل البشري لكي يتعلم أن يخضع دوافعه الفطرية للقواعد التي تصغها الحضارة التي ينتمي إليها .

و الأسرة هي البيئة الأولى التي تطبع الطفل بطابعها وهي تقوم بالعناية بالأطفال وتربيتهم ، وما يصاحب ذلك من تعليم وتأديب وما يقابله من الطاعة والاحترام وتقوم الأسرة كذلك بحماية أطفالها وتربيتهم ، فهي تحضنهم وتطعمهم وتؤويهم وتكسيهم وتحميهم من الأمراض من أجل الحفاظ عليهم ، وفي كثير من المجتمعات بعد الاعتداء على أحد أعضاء الأسرة اعتداءا على الأسرة كلها .

وهذه الوظائف الأربعة ليست هي الوحيدة للأسرة الزوجية ، ولكنها الوظائف الأساسية العالمية ، فقد تقوم الأسرة بالوظيفة الدينية والتي تمثل في القيام الأب بدور الكاهن أثناء تأدية الطقوس الدينية (حسين عبد الحميد أحمد رشوان ، 2007 ، ص 103 – 106).

المطلب الثالث : بنية الأسرة (أشكالها).

يمكننا تصنيف الأسرة إلى عدة أواع وأشكال هي :

أولا : الأسرة النووية : وهي الأسرة التي تتألف من الأب والأم بدون أولاد أو الأب والأم والأولاد المعالين ، أو تتكون من الأب والأم و الأولاد غير المعالين " يعملون أو يمكنهم العمل " وقد يكون هؤلاء

وحدة اجتماعية فقط كما هو الحال في الأسرة في الأسرة الحضرية وتعد الأسرة النووية النمط المميز للأسرة في المجتمع المعاصر حيث تلعب العلاقة الوثيقة بين الزوجين الدور الحاسم في التأثير على كيانها وحياتها إلى جانب العلاقات القرابية القائمة .

وتعني الأسرة النووية من الناحية البنائية تتمركز الأسرة حول شخصي الزوج والزوجة و الأطفال حيث يرتبطون جميعا في إطار علاقة مواجهة تتميز بكل سمات الجماعة الأدبية ومن الواجب ألا تقودنا تلك الصورة إلى الاعتقاد الخطأ بأن هذا الوضع يعني "عزلة "الأسرة النووية بشكل كامل عن الأنواع العلاقات القرابية الأخرى مع الأخذ في الاعتبار إن هذه العزلة قد تزداد بشكل لافت للنظر في التغير الاجتماعي السريع وفترات زيادة الحراك الاجتماعي وانتشاره ، غير أن الكثير من الدراسات والبحوث التي أجريت في العديد من المجتمعات المعاصرة قد أوضحت مع ذلك كيف تتكون شبكات جديدة من العلاقات القرابية بشكل تلقائي وبسرعة ، وتبدو تلك العلاقات القرابية في بعض المناسبات الهامة في حياة الأسرة كالأعياد و أعياد الميلاد والسبوع ومناسبات الغراء وغيرها ، غير أن تلك العلاقات الجديدة لا تظهر في مثل هذه المناسبات الاحتفالية فحسب ولكنها يمكن أن تظهر كذلك في أمور اقتصادية بحته كتبادل المساعدة المالية مثلا في بعض الظروف .

ثانيا – الأسرة المركبة : هي الأسرة التي تتألف من الأب والأم والأولاد والغير المتزوجين و الأولاد والمتزوجين والأحفاد .

كما قد يدخل في هذه الأسرة أخ أو أخت مع أسرهم ، وفي هذه الحالة تكون هذه الأسرة وحدة اقتصادية واجتماعية في نفس الوقت ، بمعنى أن جميع أفراد هذه الأسرة المركبة يعملون تحت إشراف الجد أو الأخ الأكبر في بعض الأحيان والذي يملك وسيلة الإنتاج ، وتنشيط نسائهم داخل المنزل وخارجه معا بقيادة الأم الكبيرة لرعاية الأبناء وإعداد الطعام وتربية الحيوانات والدواجن فإذا انقضى هذا الشرط فإن هذا الكيان لا يدخل تحت مفهوم الأسرة المركبة ، بمعنى أنه إذا اضطر أحد الأبناء أن يتزوج ويبقى بمنزل أسرته أو أسرة زوجته لظروف أزمة الإسكان مستقلا في حجرة أو أكثر فإن تعريف الأسرة المركبة لا يندرج على هذا الوضع ، حيث أن الشاب في هذه الحالة لا يعمل تحت سلطة الأب أو الجد ولكنه يعمل منفصلا في مكان آخر ، حيث أن الزوجة في المنزل تحت قيادة الأم الكبيرة ، و إنما تعيش في العادة وكأنها في منزل مستقل معترضة على أي تدخل كان من جانب الأم الكبيرة ، وقد يحدث أن يشترك أسرة الشاب أو الشابة في نواحي الحياة كالمساهمة في الإنفاق بمبلغ معين وفي مقابل المعيشة المشتركة الكاملة.

ثالثا – الأسرة ذات الوالد الواحد : تنشأ هذه الأسرة نتيجة الطلاق ، الهجر ، الانفصال أو الوفاة وعادة فإن هذا النوع من الأسر تضم أطفال في سن ما قبل المدرسة أو في مراحل تعليمه مختلفة أو شبابا قد يشاركون في تحمل نفقات الأسرة ، حيث أنها عادة لا تلقي أي دعم مادي من الوالد الثاني في حالة وجوده أو تلقي معاشا حكوميا في حالة وفاته وعمله قبل الوفاة في أحد الجهات الحكومية .

رابعا : الأسرة الممتدة : هي الأسرة المكونة من الزوج والزوجة وأولادهما الذكور والإناث الغير متزوجين والأولاد المتزوجين وزوجاتهم و أبنائهم وغيرهم من الأقارب كالعم والعمة و الابنة الأرملة ،وهم جميعا يقيمون في نفس المسكن ويشاركون في حياة اقتصادية واجتماعية واحدة تحت رئاسة الأب الأكبر أو رئيس العائلة " عميد العائلة "وفي رأي آخر هي مجموعة من الأسر النووية والأقارب يسكنون في منازل منفصلة ولكن متجاورة في أغلب الأحيان ويكونون وحدة متلازمة ومستمرة عن طريق الاتصالات اليومية وتبادل الخدمات والتعاون في أعمال المنزل والمشتريات والتشاور في كل أمور الأسرة و أمور كل أسرة والخروج معا إلى السوق وقضاء وقت الفراغ معا والتعاون الوثيق في مقابلة الحاجات المشتركة مثل رعاية الأطفال والمسنين والمرضى والمحتاجين للرعاية بأي صورة تستطيع أن تقابله الأسرة .

خامسا : الأسرة المشتركة : وقد يطلق عليها أسرة الزواج المتكرر ، وهي الأسرة التي تتكون من زوج قد يكون له أولاد من زوجة سابقة و أم قد يكون لها أولاد هي الأخرى من زوج سابق وأولاد هما معا إذا وجدوا وهذا المفهوم لا يشمل بطبيعة الحال الأسرة التي تسكن في مسكن واحد مشترك .

سادسا – العائلة : وهي امتداد لمفهوم الأسرة المباشرة واختصار لمفهوم العشيرة والتي تتكون من الأبناء والآباء والأخوة والأعمام والخالات وأولاد العم وأولاد الخال والأصهار ومن حكمهم يتقابلون في المناسبات كالزواج والأعياد والوفاة وزيارة المقابر وينشطون في المصالح المشتركة كالقضايا والإرث والأملاك المشتركة (سلوى عثمان صديقي ،2004 ، ص 32 – 38).

المطلب الرابع : العلاقات الأسرية .

تتحدد العلاقات الأسرية الداخلية على أساس نظام السلطة فيها بواسطتها تتحدد العلاقات الخارجية أيضا وتظهر العلاقات فيما يلي :

أولا : علاقة الزوج والزوجة : تميل علاقة الزوج بزوجته إلى إظهار البرودة واللامبالاة والاستخفاف بآرائها وعدم الاستماع إليها أما الزوجة فعليها أن تخدم زوجها وتحترمه وتطيعه ولا ترد الإهانة ، أي تقبل كل مظاهر سلوكه نحوها دون مناقشة أو اعتراض كما يجب أن يظهر الزوجان ميل أحدهما للآخر علنا ، ونظرا إلى المعيشة المشتركة في العائلة يبدو ا أن يتم الاتصال بين الرجل وزوجته أو أي مظهر من مظاهر التودد في أثناء النهار فكل هذا يتم ليلا وفي سكون تام .

ثانيا : علاقة الوالدين بالأبناء : يعلم الأولاد في التربية الاجتماعية احترام وطاعة والديهم ، فالطاعة والاحترام أمور نص عليها الدين لهذا يؤكدون في العائلة القيمة الاجتماعية والدينية في هذا المجال و تختلف هذه العلاقة بين الأبناء ووالديهم باختلاف مراحل النمو العمري .

فيلاحظ أن علاقة الأطفال تكون وثيقة بوالديهم ثم تأخذ في التفكك حتى تتخذ طابعا رسميا كلما تقدموا نحو النضوج ، وكلما أنيط بهم أعمال معينة في العمل أو الدار .

ويتأثر نمو الطفل وتطوره بنوع العلاقة القائمة بين الطفل وولديه ، فالطفل الذي ينشأ في أسرة يسودها الحب والحنان ينمو نموا سويا ويتمتع بشخصية تكيفية سرية ويملك استعدادات يطور فيه مشاعر الحب للآخرين بينما الذي ينشأ في أسرة تسلطية طفل عدواني غيور لأن هذه الأسرة تأمر الطفل بكل ما تريد وتملي عليه كل ما يقوله.

تتوقف هذه العلاقة بالدرجة الأولى على الأم لأنها الشخص الأول الذي يقدم الخدمات للطفل في إشباع حاجاته الأساسية ولكونها الشخص الذي يقضي معظم وقته مع الطفل ،إن عملية إصغاء الطفل واستماعه لما يقول الوالدين عامل مهم في نوع العلاقة التي تسود الحياة الأسرية ، لذلك يتوقف على الوالدين مهمة تنمية مهارة الإصغاء والاستماع لدى طفلهم والوضوح والصراحة ومشاركة طفلهم في اللعب ، وتقديم النصح والإرشاد للطفل وبناء علاقة قائمة على الصدق .

ثالثا : العلاقة بين الأخوة : كما تؤثر العلاقة بين الوالدين أنفسهم وبين الطفل في نمو شخصية الطفل وتؤثر العلاقة بين الأخوة في شخصية أيضا إن العلاقة الحميمة والجو الذي يسوده الحب والأمن سواء من قبل الوالدين أم الأخوة يؤثر في الأطفال وينمي لديهم شخصيات متميزة تتسم بالحب في معاملتهم وتتصف بذات ايجابية متكيفة .

تتأثر العلاقات الأسرية بين الطفل وإخوانه ووالديه بعدة عوامل نذكر منها :

* ترتيب الطفل في الأسرة .
* جنس الطفل .
* ثقافة الوالدين .
* عدد أفراد الأسرة .
* الوضع الاقتصادي للوالدين .
* مستوى طموح الوالدين .
* نوع الأسرة (نخبة من المتخصصين ، 2009 ،ص 50- 55).

المبحث الثالث : المشكلات الأسرية تصنيفها و أسبابها

المطلب الأول : تعريف المشكلات الأسرية .

نطلق عليها بالمشكلات الأسرية عندما يكون انخفاض مستويات الإرضاء والإشباع ألزواجي أو عندما تحدث صراعات الأدوار .

ترى " أليس فويلا ند " أن المشكلة الأسرية هي شكل مرضي من أشكال الأداء الاجتماعي ، له نتائج ذات أثر سيء على الفرد كعضو في الأسرة أو على أعضاء الأسرة ككل أو على المجتمع أو على الثلاثة معا .

أما " مورالز " فيرى أن المشكلة الأسرية هي نوع من المشكلات يمكن أن يؤثر على بنية الأسرة وقدرتها على مواجهة أعباؤها ، ومن ناحية أخرى فإن انتشار هذه المشكلات يعوق الأسرة عن أدائها لوظائفها الحيوية التي يتوقع منها أدائها بفاعلية .

أما الدكتور عاطف غيث فيرى أن المشكلة الأسرية هي أي وهن أو سوء تكيف وتوافق وانحلال يصيب الروابط ، ولا يقتصر وهن هذه الروابط على مما قد يصيب العلاقة بين الرجل والمرأة بل يشمل أيضا علاقات الوالدين بأبنائهما .

أما محمد شريف صفر فيرى أن المشكلة الأسرية هي حالة أو ظرف تعاني فيها الأسرة أو أحد أفرادها من مشاق معينة نتيجة التفاعل بين العوامل الذاتية والبيئية الأمر الذي يؤدي الى حدوث اضطرابا في بناء الأسرة ووظيفتها فيحول دون قيامها بواجباتها الأساسية (عبد المنصف حسن علي رشوان ، 2008 ،ص 35)

المطلب الثاني : تصنيف المشكلات الأسرية .

أولا : من حيث خصوصياتها و عمومياتها :

1- مشكلات خاصة : وهي تلك التي تتعلق بالزوج أو الزوجة والمشاكل المتعلقة بالزوج أهمها الكراهية وسوء المعاملة ، والفرق الكبير بينه وبين الزوجة في السن والمرض والانحطاط الأخلاقي ومن جهة الزوجة يمكن أن تكون متعلقة بمشكلات الكراهية والنفور وسوء الأخلاق ورعونة التصرف واهمال شؤون المنزل والعقم ، والخروج عن طاعة الزوج ، وعدم احترامه .

2- مشكلات عامة : وهي ترجع الى المجتمع وتتمثل في المشكلات الاقتصادية لهذا المجتمع ، كذلك الموروثات الثقافية الخاطئة أو العادات الزوجية الفاسدة التي قد تكون منتشرة في البيئة .

ثانيا: حسب العوامل الغالبة في حدوثها :

1- مشكلات نفسية: مثل سوء التوافق العاطفي والجنسي، الغيرة والخيانة الزوجية والنزاع على السيادة في الأسرة وغيرها .

2- مشكلات اجتماعية : مثل سوء العلاقات بين الزوجين والأبناء و مشكلات المرأة العاملة ، وتدد الزوجات ، والطلاق وغيرها .

3- مشكلات اقتصادية مثل قلة أو انعدام الدخل ، أو سوء التصرف في الدخل .

4- مشكلات صحية : مثل : المرض المزمن ، العاهات والعقم .

5- مشكلات ثقافية : مثل تنافر الميول الشخصية ، والقيم بين الزوجين وتباين المستوى التعليمي .

6- مشكلات عقلية : مثل تباين مستوى الذكاء بين الزوجين والضعف العقلي.

7- مشكلات أخلاقية : مثل ارتكاب الفحشاء والقسوة في معاملة الزوجة أو الأبناء التنكر للقيم الاجتماعية ، والأخلاقية في معاملتهم ، عدم الصدق والصرامة والاخلاص في العلاقات الزوجية (عبد المنصف حسن علي رشوان ، 2008 ،ص 38-4.)

المطلب الثالث : أسباب المشكلات الأسرية :

- عدم فهم كل من الزوجين لنفسية وضاع الآخر ، حيث كثيرا ما نجد كلا من الزوجين يتمسك برأيه دون مراعاة الرأي الآخر .
- تظهر الأزمات في بعض الأسر بسبب عمل المرأة وكيفية صرف ميزانية الأسرة ، وهل الانفاق مسؤولية الرجل أم أنه يجب على المرأة مشاركة ؟ وقد يكون لهذا العامل في بعض الأحيان تأثيرا على العلاقات الأسرية .
- من أهم أسباب الأزمات والمشكلات في الأسرة مدى اهتمام الأسرة بالأبناء .
- من أسباب الأزمات الأسرية أيضا ، الزواج الذي ينشأ عن طمع والكسب المادي أو المعنوي ، فعندما لا يستطيع أحد الطرفين تحقيق هذه المكاسب تقع المشكلات بينهما .
- وقد ترجع الأزمات الأسرية الى افرازات الحضارة الحديثة على أسرنا الاسلامية مثل اطلاق العنان للمرأة وتركها تتحرك بحرية لا حدود لها ، وبالتالي لا تعرف الشيء الكثير عن الأسرة ، مما يدفع الزوج الى الحد من الحرية فينشأ عن ذلك الخلافات الزوجية .
- ان كثيرا من المشكلات والأزمات الأسرية قد يرجع أصلها إلى عدم نضوج عقلية الزوج أو الزوجة بالدرجة الكافية للمواجهة أمور الحياة ، ويمكن ارجاع ذلك إلى الزواج المبكر في بعض الأحيان .
- العاهات الجسمية قد يكون لها تأثير على العلاقات الزوجية ، وقد تؤدي الى زيادة حاجة الفرد الى الاعتماد على الأسرة اعتمادا كبيرا في قضاء شؤونه الأمر الذي يسبب له الضيق وبالتالي سرعة الاستثمار ، وقد يؤثر عجز الأسرة على اشباع حاجات ذي العاهات الى نشأة بعض الأزمات الأسرية (أمينة جابر آخرون ، 2001 ، ص 121 – 123).

المبحث الرابع : مفهوم المرأة .

المرأة كونها جنسا أو نوعا آخر غير الرجل والمعنى الآخر كون المرأة زوجته ذلك لأننا نتحدث عنها بعد مرحلة الطفولة .

وتعرف أيضا هي ذلك النوع الثاني للجنس الإنساني ، وهي تشترك مع الرجل في خصائص مشتركة بينها فهما يكملان بعضهما البعض (حسين عبد الحميد أحمد رشوان ، 1998 ، ص 06)

هي كيان إنساني مستقل تتمتع بالقيمة الإنسانية كاملة أسرة بالرجل ولها حقوق وعليها واجبات مساوية لما للرجل في جميع المجالات دون استثناء (عدنان أبو مصلح ، 2006 ، ص 72).

المبحث الخامس : دور المرأة في الأسرة الجزائرية .

إن المرأة الجزائرية نتيجة لظروفها الموضوعية والذاتية وظروف مجتمعها وطبيعة المرحلة الحضارية والتاريخية التي يمر بها فهي مطالبة بالتركيز على أداء أدوارها داخل الأسرة .

إن الدور الطبيعي للمرأة سواء التقليدية أو المعاصرة هو الإنجاب لضمان استمرار العائلة والمحافظة على اسمها وثروتها لذا فالمنتظر منها هو إنجاب الأطفال لكونهم العضو

الوحيد الذي يقوم بتلك المهمة عل أساس أن العائلة الجزائرية ذات نظام أبوي فلا نستغرب إذا عرفنا أن المرأة التي تلد البنات فقط يؤخذ عليها ضرة (زوجة ثانية)أما إذا كانت عاقرا فلا مبرر لبقائها في عصمة الرجل حيث يكون غالبا مصيرها الطلاق .

أما الدور الثاني للمرأة فيتمثل في تربية الأطفال والاعتناء بهم وتلبية حاجيات الزوج وخدمته والحفاظ على تقاليد العائلة وغرسها في الناشئة وبالتالي فيجب عليها أن تقوم بدورها فيما يتعلق اتجاه أطفالها فيما يتعلق بالرضاعة والحضانة ومراحل النمو الأولى ، وهي المسؤولة بصفة مباشرة على تقويم لسان الطفل وتلقينه المبادئ الإنسانية الأولى والتراث الاجتماعي .

أما الدور الثالث هو الذي يطلب منها أن تكون خادمة ماهرة مطيعة عليها أن تضمن السير الحسن والاعتناء بالمنزل الكبير الذي يعيش فيه عدد كبير من الأفراد حيث أنه في القديم كان يصل عددهم إلى 60 شخصا إلى جانب الدور الاقتصادي فعليها تحقيق الاكتفاء الذاتي حيث أنها كانت ولازالت بعض المناطق الريفية والبدوية تقوم بدور كبير في رفع مستوى اقتصاد العائلة مثل نسيج الملابس والأعمال الزراعية وتربية بعض الحيوانات كما يقول على عاتقها تسيير المدخولات الغذائية والمحافظة عليها من أجل أن تدوم مدة طويلة .

كما لها دور آخر مهم وحساس يتمثل في المحافظة على صمعة العائلة وشرفها والذي تتوقف عليه مكانة العائلة وربما لهذا السبب الأخير وعلى غرار الأدوار التي تؤديها المرأة في إطار العائلة والتي ينظر إليها على أنها أعمال بسيطة غير مقيمة اجتماعيا (بن زحاف سمية 2011 ، 2012 ،ص 46)

خلاصة :

باعتبار أن الأسرة هي الوحدة الأساسية في البناء الاجتماعي وتعمل المرأة كعضو أساسي فيها بمساهمتهما ترقى الأسرة الى التقدم والتطور وبفشلها تخلق مشاكل داخل الأسرة تعجز عن مواجهتها ومعالجتها .

الفصل الثاني : دور المرأة في الأسرة .

تمهيد

المبحث الأول : مفهوم الأسرة .

المبحث الثاني : الأسرة و أهميتها ووظائفها وبنيتها.

المبحث الثالث : المشكلات الأسرية تصنيفها و أسبابها.

المبحث الرابع : مفهوم المرأة

المبحث الخامس : دور المرأة في العائلة الجزائرية.

خلاصة .

الفصل الرابع : الإطار الميداني للبحث .

تمهيد

المبحث الأول : التعريف بميدان البحث .

المبحث الثاني : عرض وتحليل المعطيات الميدانية .

المبحث الثالث : مناقشة نتائج الفرضيات .

خلاصة .

الملاحق

جامعة عبد الحميد ابن باديس *مستغانم *

كلية العلوم الاجتماعية

شعبة علم الاجتماع

ماستر علم الاجتماع التربوي

خروج المرأة للتسوق وانعكاساته على الحياة الأسرية
" دراسة ميدانية لمجموعة أسر بسيدي لخضر "

رسالة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علم الاجتماع التربوي

هذه الاستمارة لجمع البيانات تخدمنا في البحث العلمي الذي نحن بصدد القيام به ولا تمس الجانب الشخصي للمبحوث .

الإجابة تكون بوضع علامة (×) في المكان المناسب .

اعداد الطالبة : * بوكبير خيرة *

2015 / 2014

استمارة البحث

المحور الأول : البيانات الشخصية

1- المستوى التعليمي : ابتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي

2- عدد أفراد الأسرة :.....

3- المهنة :.....

4- المستوى المعيشي للأسرة : جيد ☐ متوسط ☐ ضعيف ☐

5- نوع السكن : خاص ☐ إيجار ☐

المحور الثاني : خروج المرأة للتسوق والنزاعات داخل الأسرة .

6- ما رأيك في ظاهرة إقبال المرأة ؟

7- هل إقبال المرأة على التسوق : يومي ☐ أسبوعي ☐ شهري ☐ حسب الحاجة ☐

8- هل يوافق الزوج على تسوق زوجته : ☐ دائما ☐ أحيانا ☐ نادرا ☐

9- لماذا نوعية الأسواق تؤثر في رفض الزوج لتسوق زوجته ؟

- لأنها أسواق شعبية ☐

- سبب السلوكات اللاأخلاقية ☐

- التعليقات السلبية على المرأة المتسوقة ☐

10- هل رفض الزوج لتسوق زوجته يؤدي إلى حدوث نزاعات بينهما ؟

دائما ☐ أحيانا ☐ أبدا ☐

لماذا ؟ .....

11- ما نوع هذه النزاعات : الشجار ☐ الصراخ ☐

علامات ضرب الزوجة ☐ حالات الطلاق ☐

12- هل لهذه النزاعات أثار على الأطفال : نعم ☐ لا ☐

إذا كانت الاجابة بنعم فما هي هذه الآثار ؟

13- كيف يكون موقف الزوجة من رفض الزوج خروجها للتسوق ؟

تتقبله ☐ ترفض ☐ تخرج خفية ☐

14- هل خروج الزوجة للتسوق يؤدي إلى إهمال أبنائها ؟

نعم ☐ لا ☐

إذا كانت إجابتك بنعم فما نوع هذا الإهمال ؟

15- هل يؤثر المستوى التعليمي للزوج على موقفه اتجاه خروج زوجته للتسوق ؟

يؤثر ☐ لا يؤثر ☐

16- هل للمحيط الذي يعيش فيه الزوج تأثير على خروج الزوجة للتسوق ؟

رأي أسرته ☐ رأي جيرانه ☐

17- هل خروج الزوجة للتسوق يكون للضرورة فقط ؟

نعم ☐ لا ☐

إذا كانت إجابتك بـــ لا فما هي أسباب خروجها ؟

18- كم من الوقت تقضيه الزوجة في لتسوق ؟

19- هل يؤدي الوقت الذي تقضيه الزوجة في التسوق إلى حدوث نزاعات ؟

20- هل يفضل الزوج أن تتسوق زوجته ؟

معه ☐ لوحدها ☐ مع أفراد آخرين ☐

ولماذا ؟

21- ما رأيك في اصطحاب الزوجة للأطفال معها للتسوق ؟

22- هل تحدث حالات ضياع الأطفال أثناء التسوق ؟

نعم ☐ لا ☐

إذا كانت الإجابة بنعم فكيف كانت ردة فعل الزوج ؟ .

المحور الثالث : خروج المرأة للتسوق والاستهلاك العقلاني للميزانية .

23 – من المستكلف بتسيير الراتب الشهري ؟

الزوج ☐ الزوجة ☐

و لماذا ؟.....

24- هل تحسن الزوجة استهلاك الراتب الشهري ؟

نعم ☐ لا ☐

25- ما هي نوعية المشتريات : ضرورية ☐ ثانوية ☐ حسب الحاجة ☐

26- كيف تقوم الزوجة بتقسيم الراتب الشهري ؟

27- هل تدخر الزوجة من الراتب الشهري أم تصرفه كله ؟

نعم ☐ لا ☐

إذا كانت إجابتك بـــ لا فهل يتسبب ذلك في لجوئك إلى الاستدانة (الكر يدي) ؟

28- هل تسيير الزوجة للميزانية يكون أحسن من الزوج ؟

نعم ☐ لا ☐

و لماذا ؟

29- هل الاستقلال المادي للزوجة أدى بها إلى الخروج للتسوق ؟

نعم ☐ لا ☐

30- ما هي الأسواق التي تقصدها الزوجة : أسواق شعبية مراكز تجارية

و لماذا ؟

31- هل اقتناء الزوجة لمشتريات باهظة الثمن يتسبب في وقوع نزاعات ؟

نعم ☐ لا ☐

ولماذا ؟

32- إذا كان للأسرة دخل آخر فكيف تسير الميزانية ؟

33- كيف يؤثر عدد أفراد الأسرة على استهلاك الميزانية ؟

34- ما هي المقتنيات التي تستهلك الجزء الكبير من الميزانية ؟

35- كيف تؤثر غلاء المعيشة على ميزانية الأسرة ؟

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	المستوى التعليمي للمبحوث	30
02	فئات عدد أفراد الأسرة	31
03	مهنة المبحوثين	32
04	المستوى المعيشي للأسر المبحوثة	32
05	يبين نوع السكن للأسرة المبحوثة	33
06	رأي المبحوثين في ظاهرة إقبال المرأة على التسوق .	33
07	أوقات خروج المرأة للتسوق	34
08	موقف الرجل اتجاه خروج الزوجة للتسوق	35
09	الأسباب المؤثرة في موقف الزوج لتسوق زوجته	36
10	رفض الزوج لتسوق زوجته وحدوث نزاعات بينهما	36
11	اسباب رفض الزوج لتسوق زوجته	37
12	نوع النزاعات	37
13	آثار النزاعات على الأطفال	38
14	موقف الزوجة اتجاه رفض الزوج خروجها للتسوق	38
15	تأثير خروج الزوجة للتسوق على الأطفال	39
16	تأثير المستوى التعليمي للزوج على موقفه اتجاه خروج المرأة للتسوق	40
17	تأثير المحيط في موقف الزوج اتجاه خروج الزوجة للتسوق	41
18	خروج الزوجة للتسوق يكون للضرورة فقط	41
19	العلاقة بين الوقت الذي تقضيه الزوجة في السوق والنزاعات التي تحدث داخل الأسرة	42
20	مع من يفضل الزوج أن تتسوق زوجته	42
21	رأي المبحوثين في اصطحاب الزوجة للأطفال معها	43
22	هل تحدث حالات ضياع للأطفال أثناء التسوق	44
23	الطرف المتكلف بتسيير الميزانية ولسبب تسييره لها	44
24	العلاقة بين حسن تسيير الزوجة للراتب الشهري ونوعية المشتريات التي تقتنيها	45
25	تسيير الزوجة للميزانية يكون أحسن من الزوج	46

26	العلاقة بين ادخار الزوجة من الراتب الشهري واللجوء إلى الاستدانة	47
27	الاستقلال المادي للزوجة أدى بها للخروج للسوق	47
28	العلاقة بين الأسواق التي تقصدها الزوجة وأسباب اختيارها	48
29	المشتريات الباهظة الثمن التي تقتضيها المرأة وعلاقتها بحدوث نزاعات داخل الأسرة	49
30	تأثير قيمة الراتب الشهري على تسيير ميزانية الأسرة	50
31	كيفية تسيير الميزانية في حالة وجود دخل آخر	51
32	تأثير عدد أفراد الأسرة على الميزانية	52
33	المقتنيات التي تستهلك الجزء الأكبر من الميزانية	53
34	كيفية غلاء المعيشة على ميزانية الأسرة	54
35	رأي المبحوثين في ظاهرة إقبال المرأة على التسوق من حيث الجنس	54
36	تأثير المستوى المعيشي على ميزانية الأسرة .	55

فهرس المحتويات

الاهداء

شكر

مقدمة 1

الفصل الأول : الاطار المنهجي للبحث.....4

- المبحث الأول : منهجية البحث 4

المطلب الأول : اسباب اختيار الموضوع.....4

المطلب الثاني : اشكالية البحث 4

المطلب الثالث : فرضيات البحث 5

المطلب الرابع : أهداف البحث.....5

المطلب الخامس : أهمية البحث.....5

المطلب السادس : تحديد أهم مفاهيم الاجرائية 5

المطلب السابع : الدراسات المشابهة 7

- المبحث الثاني : الاجراءات المنهجية.....8

المطلب الأول مجتمع البحث 8

المطلب الثاني : منهج البحث وتقنياته.....8

المطلب الثالث : عينة البحث 8

المطلب الرابع : مجالات البحث..... 8.

الفصل الثاني : دور المرأة في الأسرة 10

تمهيد .

المبحث الأول : مفهوم الأسرة .....10.

المبحث الثاني : الأسرة و أهميتها ووظائفها وبنيتها 11
المطلب الأول : أهمية الأسرة 11
المطلب الثاني : خصائص الأسرة ووظائفها 11
المطلب الثالث : بنية الأسرة 13
المطلب الرابع : العلاقات الأسرية 15

المبحث الثالث : المشكلات الأسرية تصنيفها و أسبابها.....16.
المطلب الأول : المشكلات الأسرية 16
المطلب الثاني : تصنيف المشكلات الأسرية 16
المطلب الثالث : أسباب المشكلات لأسرية 16

المبحث الرابع : مفهوم المرأة.....17

المبحث الخامس : دور المرأة في العائلة الجزائرية.....17
خلاصة 18

الفصل الثالث : سوسيولوجيا الأسواق

تمهيد .

المبحث الأول : تعريف السوق.....20

المبحث الثاني : أنواع الأسواق.....20

المبحث الثالث : وظائف السوق .....21.

المبحث الرابع : أهمية دراسة الأسواق و أهدافها.....22

المطلب الأول : أهمية دراسة الأسواق 22

المطلب الثاني : أهداف دراسة الأسواق 23

المبحث الخامس : السوق كنسق للعلاقات الاقتصادية والاجتماعية و أنماط التفاعل الاجتماعي. 23
المبحث السادس : السوق في الجزائر.....24
المطلب الأول : السوق في العهد العثماني 24
المطلب الثاني : السوق ابان الاحتلال الفرنسي 24
المبحث السابع : التحليل السوسيولوجي للسوق 24
المبحث الثامن : مشكلات الأسواق في المجتمعات النامية.....24
خلاصة 27

الفصل الرابع : الإطار الميداني للبحث

تمهيد .
المبحث الأول : التعريف بميدان البحث.....29
المطلب الأول : التعريف بمركز اجراء البحث 29
المطلب الثاني خصائص المبحوثين 30
المبحث الثاني : عرض وتحليل المعطيات الميدانية.....33
المطلب الأول : عرض وتحليل المعطيات في ضوء الفرضية الأولى 33
المطلب الثاني : عرض وتحليل المعطيات في ضوء الفرضية الثانية 44
المبحث الثالث : مناقشة نتائج الفرضيات 56
المطلب الأول : نتائج الفرضية الأولى 56
المطلب الثاني : نتائج الفرضية الثانية 57
خلاصة 58
النتائج العامة للبحث 58
خاتمة 59
الاقتراحات 60
قائمة المصادر والمراجع 61
الملاحق

قائمة المراجع

أولا: المعاجم والقواميس و الموسوعات.

1-محمد عاطف غيث، معجم علم الاجتماع، د.ط، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2006.

2-عدنان أبو مصلح، معجم علم الاجتماع، ط1، الأردن، دار أسامة للنشر والتوزيع ودار المشرق الثقافي، 2006.

ثانيا: الكتب باللغة العربية.

3-ابراهيم ياسين الخطيب، التنشئة الاجتماعية للطفل، ط1، عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2003.

4-أحمد عبد اللطيف أبو أسعد، سيكولوجية المشكلات الأسرية، ط1، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2011.

5-أحمد عياد، مدخل لمنهجية البحث الاجتماعي، ط2، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2009.

6-إياد عبد الفتاح النسور، الأصول العلمية للتسويق الحديث، ط1، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2010.

7-السيد عبد العاطي وآخرون، الأسرة والمجتمع، د-ط، دار المعرفة الجامعية، 2002.

8-أمينة جابر وآخرون، التفكك الأسري الأسباب والحلول المقترحة، ط1، قطر، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 2001.

9-أسامة محمد الفولي، مقدمة في الاقتصاد الاجتماعي، د-ط، الإسكندرية، دار المعارف الجامعية، 1993.

10-جازية كيران، محاضرات في المنهجية للطلاب علم الإجتماع، د- ط، الجزائر، المطبوعات الجامعية، 2008.

11-حسين عبد الحميد أحمد رشوان، علم الإجتماع المرأة، د- ط، الإسكندرية المكتب الجامعي الحديث، 1998.

12-حسين عبد الحميد أحمد رشوان، البناء الاجتماعي الأنساق والجماعات، د- ط، الإسكندرية، مؤسسات شباب الجامعة، 2007.

13-حسن عبد الحميد أحمد رشوان، تطور النظم الاجتماعية وأثرها في الفرد والمجتمع، ط1، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2003.

14-يحي عيسى، تحليل السوق، ط1، الجزائر، دار الخلد ونية للنشر والتوزيع، 2007.

15-محمد الرامخ، علم الاجتماعالاقتصادي، د- ط، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2008.

16-محمد جابر محمود رمضان، مجالات تربية الطفل في الأسرة والمدرسة من منظور تكاملي، ط1، القاهرة، الفاروق الحديث للطباعة والنشر، 2005.

17- محمد الجوهري، علم الاجتماعالاقتصادي، ط1، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2009.

18- محمد شفيق، البحث العلمي وخطوات المنهجية، ط1، الإسكندرية، د- د، 1986.

19- نخبة من المتخصصين في علم الاجتماع الأسري، د ط، القاهرة، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات بالتعاون مع جامعة القدس المفتوحة، 2009.

20- سلوى عثمان الصديق وآخرون، الأسرة والسكان من منظور الخدمة الاجتماعية، دط، دب، دار المعرفة الجامعية، 2004.

21- عبد الحميد منصور، زكرياء أحمد الشربيني، الأسرة على مشارف القرن العشرين، د- ط، القاهرة، دار الفكر العربي، 2000.

22- عبد الله راشد، علم اجتماع التربية، ط1، الأردن، دار الشروق للنشر التوزيع ،2006.

23- علي عبد الرزاق حلبي، البحث الاجتماعي الأسس والاستراتيجيات، د- ط، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2005.

24- عمار بخوش، مناهج البحث العلمي وطرق اعداد البحوث، ط1، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2001.

25- عبد المنصف حسن علي رشوان، ممارسة الخدمة الاجتماعية في مجال الأسرة والطفولة، اتجاهات نظرية حالات وبحوث تطبيقية، د- ط، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2008.

26- عبد الفتاح تركي، البناء الاجتماعي للأسرة، د- ط،أسوان، المعهد العالي للخدمة الإجتماعية، 2008.

27- عبد القادر القصير، الاسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية (دراسة ميدانية في علم الإجتماع الحضري والأسري)، ط1، بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1999.

28- فيروز زرارقة وعبد الرزاق أمقران وآخرون، منهجية البحث الإجتماعي، ط1، قسنطينة، منشورات مكتبة إقرأ، 2007.

30- خالد حامد، منهجية البحث في العلوم الإجتماعية والإنسانية، ط1، الجزائر، جسور للنشر والتوزيع، 2008.

ثالثا: الرسائل الجامعية.

31- أحمد براح، الوظيفة الاجتماعية الأسواق التقليدية للمجتمع الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر، الجزائر، معهد علم الاجتماع، 1990- 1991.

32- بن زحاف سمية، تأثيرعمل المرأة خارج البيت على قيامها بالعمل المنزلي ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر ، 2011 -2012.

33- رشيدة سبتي ، ربات البيوت في مواجهة ضعف القدرة الشرائية ،ديمومة ومتغيرات ، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر ، الجزائر ، معهد علم الاجتماع ، 1993.